جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي (2000-2025)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
شخريط حبيبة

إشراف الأستاذة:
خلالفة هاجر

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حفظاوي السعيد	أستاذ محاضر أ	عباس لغرور خنشلة	رئيسا
خلالفة هاجر	أستاذ محاضر أ	عباس لغرور خنشلة	مشرفا
/			مشرف مساعد
حكار حنان	أستاذ محاضر ب	عباس لغرور خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

شكر وعرفان

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه انجز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذة الدكتورة هاجر خلالفة التي لم تبخل علي بتوجيهاتها، فكان لها الفضل بعد الله في انجاز الرسالة، أعضاء لجنة المناقشة كل الامتنان والشكر على النصائح والمجهودات.

الى كل من ساعدني شكرا.

اهداء

إلى من كانوا لي، بعد الله، نورًا في دربي وسندًا في مسيرتي، أُهدي ثمرة جهدي هذه، عربون وفاء وامتنان» .

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا» (سورة الإسراء، الآية 24).

إلى والديّ العزيزين، حفظكما الله وأدامكما نورًا وبركة في حياتي .

إلى أختي دلال، ملاذي ورفيقة دربي، وإلى توأمي يزيد، روحي وسندي في كل المحطات.

إلى إخوتي الأحباء: فارس، رمز الشجاعة، وعبد الرؤوف، قرة عيني ومصدر فخري.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح... وفازت.

أهديك هذا العمل، تقديرًا لكل لحظة صبر وعطاء.

إلى صديقة الطفولة، لطيفة الغالية، التي زينت أيامي بودّها ووفائها.

وإلى زميلاتي وصديقاتي الغاليات، أخص بالذكر، هديل، روميساء، منيرة، آية، وبنات خالي منيرة،

وليدة، خديجة، ياسمين، ابنة عمي فدوى وبنات خالتي...

أهدي هذا العمل إلى كل من سكن قلبي وكان لي عونا.

حبيبة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الامن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الامن الغذائي

المطلب الاول: مفهوم الامن الغذائي

المطلب الثاني: الامن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: مقومات الامن الغذائي

المطلب الرابع: علاقة الامن الغذائي بالأمن الإنساني

المبحث الثاني: ماهية الامن الإنساني

المطلب الاول: التأصيل التاريخي لظهور مفهوم الامن الإنساني

المطلب الثاني: مفهوم الامن الإنساني

المطلب الثالث: ابعاد الامن الإنساني

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الغذائي

المطلب الاول: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات التفسيرية

المطلب الثاني: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات ما بعد التكوينية

المطلب الثالث: موقع الامن الغذائي ضمن مقاربات العلاقات الدولية

الفصل الثاني: السياسات الحكومية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الثاني: الإنتاج الغذائي في الجزائر

المبحث الثاني: التشريعات والبرامج المعتمدة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: الأطر التشريعية والمؤسسية الموجهة لتحقيق الامن الغذائي

المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي في الجزائر

المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر

المبحث الثالث: مستقبل الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: تقييم السياسات والتشريعات المعتمدة في الجزائر

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر

الخاتمة

مقـــدمة

يعد الأمن الغذائي من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين الدولي والوطني، نظرا لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثيرها المباشر على الاستقرار والتنمية، فالقدرة على تأمين الغذاء الكافي للسكان تمثل أحد المقومات الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز السيادة الوطنية.

ففي هذا السياق، تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي، رغم ما تمتلكه من موارد طبيعية وإمكانات زراعية، إذ برزت عدة عوائق مرتبطة بمحدودية الاستغلال الفعال للموارد والتقلبات المناخية إلى جانب الاختلالات في السياسات الزراعية والصناعية، مما أدى إلى استمرار الاعتماد على الاستيراد لتغطية جزء كبير من الاحتياجات الغذائية الأساسية.

وتتعمق إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر ضمن سياقات متعددة، تتداخل فيها التحديات البنيوية مع ديناميكيات التحول الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم يعد هذا الأمن مسألة تقتصر على وفرة الغذاء فحسب، بل أصبح يعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق توازن بين متطلبات الإنتاج المحلي، بالإضافة الى ضمان النفاذ العادل والمستدام إلى الغذاء فئات المجتمع كافة، ويزداد الطرح إلحاحا في ظل الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم، تلك التي فرضت ضغوطا إضافية على الأنظمة الغذائية الوطنية.

لمواجهة هذه التحديات، تبنت الدولة الجزائرية استراتيجيات متعددة شملت تطوير القطاع الزراعي، ودعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الاستثمارات في الصناعات الغذائية، إلى جانب إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، ورغم الجهود المبذولة، لا تزال الحاجة قائمة لتقييم السياسات المتبعة وإعادة النظر في بعض الآليات المعتمدة، بهدف تحقيق أمن غذائي مستدام يقلل من التبعية الخارجية، ويواكب متطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ومن هنا تنبع أهمية دراسة هذه الاستراتيجيات في بعدها العملي لفهم آلياتها وقياس مدى فعاليتها ضمن الإطار العام لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1/أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

أولا: الأسباب الذاتية:

-الرغبة في دراسة الامن الغذائي لأهميته واعتباره بعد من ابعاد الامن الانساني.

-اعتبار الامن الغذائي موضوع ذو ارتباط وثيق بالتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

-تكمن الأهمية الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في كونه يلامس أحد أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن، والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التبعية الغذائية وتقلبات الأسواق العالمية.

-دراسة الاستراتيجيات الوطنية المتبعة تساهم في فهم مدى نجاعة السياسات الحكومية ومدى توافقها مع الأهداف الإنمائية، مما يجعل الموضوع ذا قيمة بحثية عالية.

2/أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع فيما يلي:

أولا: الأهمية العلمية:

–تسهم هذه الدراسة في إثراء الإنتاج الأكاديمي المتعلق بمجال الأمن الغذائي في السياق الجزائري.

– تعتمد على توظيف الإطار النظري بهدف تحليل الأبعاد المتعددة والمترابطة لمفهوم الأمن الغذائي.

– تسليط الضوء على العلاقة بين الامن الغذائي والاستراتيجية الوطنية.

ثانيا: الأهمية العملية:

– تمكن هذه الدراسة من تقييم فعالية الاستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمدها الجزائر في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

–تسهم في تعزيز الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي.

– تعمل على توضيح التحديات الميدانية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي، وتقترح حلولا واقعية وقابلة للتطبيق.

3/ أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

–تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة بعض المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك الغذائي، ومدى توفر الغذاء واستقراره وجودته.

–تحديد السياسات الحكومية المتبعة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي والدعم الاقتصادي، وتقييم فاعليتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-رصد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر مسألة الأمن الغذائي في الجزائر، وتحليل مدى تناغمه مع التحديات الداخلية والخارجية المتعلقة بالأمن الغذائي.

4/إشكالية الدراسة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا تسعى إليه الجزائر في ظل تحديات داخلية وخارجية متزايدة، وقد اعتمدت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات التنموية لتعزيز قدرتها على تأمين احتياجاتها الغذائية، غير أن فعالية هذه السياسات تبقى محل تساؤل في ظل العراقيل القائمة، مما يدفع إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة الاستراتيجيات الحكومية الجزائرية المنتهجة لتحقيق الامن الغذائي في ظل التحديات المختلفة التي تواجهه؟

وتتفرع الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا يعني الامن الغذائي وعلاقته بالأمن الانساني؟

-ما هي أبرز الأطر النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الأمن الغذائي؟

- فيما تتمثل مختلف السياسات والتشريعات الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي؟

5/فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية، تم الانطلاق من جملة من الفرضيات التي تحاول تفسير العلاقة بين طبيعة السياسات المتبعة ومستوى الأمن الغذائي الوطني وهي:

- كلما كانت الاستراتيجيات الجزائرية المعتمدة لتحقيق الأمن الغذائي أكثر شمولا وتكيفا مع التحديات، كلما زادت فعاليتها في ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

– يؤثر غياب التنسيق بين التشريعات الحكومية وتطبيقاتها الميدانية على فعالية السياسات الحكومية المتبعة.

–تؤدي محدودية أداء القطاعين الزراعي والحيواني في الجزائر الى زيادة تبعيتها للأسواق الخارجية ما يؤثر سلبا على الاستراتيجية العامة لتحقيق الامن الغذائي.

6/ حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على دولة الجزائر.

7/ منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة منهجية متنوعة تهدف إلى الإحاطة بأبعاد موضوع الأمن الغذائي في الجزائر تمثلت فيما يلي:

– المنهج التاريخي: المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر في سياقها الزمني، تم توظيفه في هذه الدراسة لتتبع تطور بعض المفاهيم الأساسية في الدراسة.

– منهج دراسة الحالة: هو أسلوب بحثي يركز على تحليل ظاهرة معينة ضمن سياقها الواقعي، من خلال التعمق في حالة واحدة بهدف فهم ابعادها المختلفة، وقد تم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة لأنه الأنسب لتحليل تجربة الجزائر في تحقيق الامن الغذائي، لما توفره الحالة الجزائرية من خصوصيات تستوجب فهما معمقا للسياسات والظروف المحيطة بها .

–تقنية الإحصاء: هي أداة تحليلية تعتمد على جمع البيانات الرقمية وتنظيمها ومعالجتها لفهم الظواهر واستخلاص نتائج دقيقة وموضوعية، وظفت في الدراسة لتحليل واقع الامن الغذائي في

الجزائر بشكل كمي، مما يساعد على تقييم السياسات الحكومية من خلال مؤشرات ملموسة تدعم النتائج.

– مقاربة الامن الإنساني: هي مقاربة تركز على حماية الانسان وضمان حاجاته الأساسية كالغذاء والصحة، بدلا من التركيز فقط على امن الدولة، تم استخدامها لان هذه المقاربة تسمح بتحليل السياسات من حيث تأثيرها المباشر على حياة المواطن.

8/ الادبيات السابقة:

– الباحثة نادية بلورغي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان دور السياسات الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب سنة 2023 من بين الأبحاث الأكاديمية المهمة التي تناولت موضوع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث ركزت على أثر السياسات الفلاحية في تطوير شعبة الحليب خلال الفترة (2001–2019)، وقد تميزت باستخدام نموذج قياسي (ARDL) وتحليل البرامج الحكومية الداعمة للإنتاج، الا أنها اقتصرت على منتج واحد ولم تتناول البعد التشريعي أو المقتربات النظرية والتي تم تسليط الضوء عليها في الدراسة.

– الباحثتان رميساء وخلود عبداوي مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها سنة 2022، فقد قدمت تشخيصا عاما للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، مركزة على السياسات الزراعية والصناعية، لكنها افتقرت إلى التحليل الكمي والتأصيل النظري.

وقد سعت هذه المذكرة لسد هذه الثغرات من خلال تحليل شامل للسياسات الفلاحية والاقتصادية، وتوظيف المؤشرات الدولية، وربط الظاهرة بالأطر النظرية والمقتربات الحديثة.

9/صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على بيانات إحصائية محدثة ودقيقة من المصادر الرسمية، خاصة المتعلقة بإنتاج الغذاء والاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي، مما أثر جزئيا على دقة التحليل الكمي.

-تشعب المفهوم وتعدد الأبعاد المرتبطة بالأمن الغذائي، سواء من حيث المستويات أو المؤشرات أو التداخل مع مواضيع أخرى كالأمن المائي والاقتصادي، مما استدعى ضبطا دقيقا للإطارين المفاهيمي والنظري.

-تعقيد البنية المؤسساتية والسياسية المنظمة لقطاع الفلاحة والغذاء في الجزائر، وتعدد الجهات الفاعلة، ما تطلب جهدا مضاعفا لتفكيك الأدوار وتحليل السياسات المطبقة بموضوعية.

10/ تبرير خطة الدراسة:

ارتكزت خطة الدراسة على منهجية منطقية تسلسلية تمكن من الإحاطة الشاملة بالموضوع من مختلف جوانبه النظرية والتحليلية، فقد جاء الفصل الأول لتأسيس الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي، من خلال تعريف المفاهيم المرتبطة به، واستعراض مستوياته ومؤشراته والعوامل المؤثرة فيه، إلى جانب عرض الأطر النظرية والمقتربات المفسرة له، مما يوفر أساسا نظريا لفهم الظاهرة المدروسة، أما الفصل الثاني، فكان بمثابة مقاربة تحليلية للسياسات الحكومية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تم التطرق إلى الواقع الراهن للأمن الغذائي من خلال المؤشرات والإنتاج المحلي، ثم تحليل الاستراتيجيات الحكومية المنتهجة، كالسياسة الفلاحية والزراعية والتشريعية، وأخيرا محاولة استشراف مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر من خلال التحديات المطروحة، وتقييم السياسات والسيناريوهات الممكنة.

الـفـصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الامن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من بين المواضيع الحيوية التي لاقت اهتماما متزايدا على المستويين الوطني والدولي، نظرا لارتباطه المباشر بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المبحث الاول: ماهية الامن الغذائي

تم السعي في هذا المبحث إلى تسليط الضوء عليه من خلال تحليل مفهومه، وبيان ارتباطه بمفاهيم أخرى، بالإضافة إلى دراسة أشكاله والأسس التي يقوم عليها تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي

التعرض الى تعاريف الامن الغذائي المختلفة، وتسليط الضوء على عناصره.

الفرع الاول: ظهور مفهوم الامن الغذائي:

نشأ مفهوم الأمن الغذائي عالميا سنة 1974، مؤكدا على وفرة الغذاء واستقرار أسعاره. في 1983، ركزت منظمة الفاو على توازن العرض والطلب، بينما ميز البنك الدولي عام 1986 بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت. وخلال التسعينيات، توسع المفهوم ليشمل جودة الغذاء وسلامته. وقد أدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1994 الأمن الغذائي ضمن أبعاد الأمن الإنساني. وأخيرا، في قمة الغذاء العالمية 1996، اعتمد تعريف شامل يقوم على التوافر، الوصول، الاستقرار، والحق في غذاء كاف.[1] شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورا من التركيز على توفر الغذاء إلى شمول عدالة التوزيع وسهولة الوصول، في ظل تأثيرات اقتصادية وسياسية معقدة. ومع تصاعد الأزمات البيئية والاقتصادية، برزت الحاجة إلى سياسات شاملة تضمن استدامة الغذاء وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.[2]

---

[1]– ربيعي، حسين. "واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، مج. 36، ع. 3، 2022، ص262.

[2] – حمود، صبرينة. "الأمن الغذائي المستدام: دراسة في المفهوم والمحددات." *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، جامعة عمار ثليجي الأغواط، م. 7، ع. 1، 2023، ص784.

تطور مفهوم الأمن الغذائي من تركيزه على الكمية إلى شمول الأبعاد الإنسانية والنوعية، خاصة بعد أزمات السبعينيات وتقلبات الأسعار. لاحقا، توسع المفهوم ليشمل حقوق الفئات المستضعفة وجودة الغذاء. ومع جائحة كوفيد-19، تجددت التحديات بارتفاع الجوع ونقص التغذية، ما يعكس تعقيد الأمن الغذائي عالميا .[1]

لم يعد الأمن الغذائي يقتصر على توفر الغذاء، بل يشمل جودته، وعدالة توزيعه، والحفاظ على البيئة لضمان الاستدامة للأجيال القادمة.

-الغذاء لغة: لطالما شكل الأمن الغذائي دراسة محورية في حياة الإنسان منذ خروجه من الجنة إلى الأرض، حيث كانت الجنة مثالا للاكتفاء الغذائي الكامل، كما أشار القرآن الكريم: "إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى"[2]،غير أن نزول الإنسان إلى الأرض رافقه ابتلاء بنقص الغذاء، كما ورد في قوله تعالى: "ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والانفس والثمرات، وبشر الصابرين." [3] وبذلك أصبح الحصول على الغذاء مرتبطا بالسعي والعمل حيث سخر الله الأرض للإنسان ليستثمر مواردها، كما جاء في قوله تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا." [4]

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي حسن استغلال الموارد لضمان وفرة الغذاء واستدامته، مع التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ويعرف الغذاء لغويا بما يشبع الإنسان ويقوي جسمه، كما في لسان العرب.[5]

---

[1]- حمود، صبرينة، مرجع سابق، ص788.

[2]- سورة طه، الآيتان 118-119.

[3] - سورة البقرة، الآية 155.

[4] - سورة البقرة، الآية 29.

[5] - "غذاء". لسان العرب، م.13، لبنان: دار صادر، 2000.

كما يؤكد المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعريف الغذاء بأنه "ما يؤكل أو يشرب لتقوية الجسم وإشباع الجوع"، مما يدل على شمولية المصطلح لكل ما يدخل الجسم من مواد غذائية سواء كانت صلبة أو سائلة.[1]

يعكس تطور تعريف "الغذاء" من لسان العرب إلى المعجم الوسيط تحولا دلاليا من الفهم البيولوجي البسيط إلى تصور حديث يربط الغذاء بالأمن الإنساني والنمو المتكامل.

-تعرف FAO الأمن الغذائي بتوفر الغذاء الكافي والآمن والمغذي لجميع الأفراد، في كل الأوقات، بما يلبي احتياجاتهم ويضمن حياة صحية ونشطة.[2]

يعد تعريف منظمة الأغذية والزراعة مرجعا شاملا، إذ يدمج بين توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه ماديا واجتماعيا واقتصاديا، مع التركيز على الجودة والقيمة التغذوية واحترام الأذواق، مما يعكس رؤية متكاملة تجعل الأمن الغذائي حقا أساسيا مرتبطا بالصحة ونوعية الحياة.

- يركز تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية على قدرة الدولة على إنتاج غذائها بكفاءة، وفق ميزتها النسبية، مع الحفاظ على مخزون استراتيجي يكفي ثلاثة أشهر لمواجهة الأزمات.[3] يعبر تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن منظور يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي، من خلال التركيز على الإنتاج المحلي وفق الميزة النسبية، ودور التنافسية والتجارة، مع ضرورة تأمين مخزون غذائي لمواجهة الأزمات.

---

[1] – "غذاء". المعجم الوسيط، م.3، مصر: مجمع اللغة العربية، 1995.

[2]– Italy, Food and Agriculture Organization of the United Nations. The State of Food Security and Nutrition in the World 2021, License CC BY-NC-SA 3.0 IGO. FAO Publishing, 2021.- FAO. *Algeria Agricultural Production Statistics 2000–2023*. FAO, 2023.

[3] – بكدي، فاطمة، ورابح حمدي باشا. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص3.

- حسب منظمة الصحة العالمية: أن الأمن الغذائي يرتبط بضمان سلامة الغذاء عبر جميع مراحله، من الإنتاج حتى الاستهلاك، بما يضمن صحته وملاءمته للاستهلاك البشري.[1]

يعكس التعريف بعدا وقائيا، إذ يؤكد على الالتزام بالمعايير الصحية والرقابة لضمان جودة الغذاء، والحد من التلوث، بما يعزز الصحة العامة والاستقرار الغذائي.

– حسب البنك الدولي: عرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه "إمكانية حصول جميع الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وصحية"[2]، يعكس تعريف البنك الدولي شمولية الأمن الغذائي من خلال التركيز على الإتاحة، والقدرة على الوصول، والاستمرارية، لضمان حياة صحية ونشطة للجميع.

–في السياق القانوني الجزائري: لا يتضمن التشريع الجزائري تعريفا مباشرا للأمن الغذائي، لكنه يبرز ضمنيا عبر قوانين تدعم الإنتاج الفلاحي وسلامة الأغذية، مثل القانون 08–16 الذي يهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني وتقليص التبعية الغذائية.[3]يركز القانون 09–03 على حماية صحة المستهلك عبر ضمان جودة وسلامة الغذاء، مما يعكس بعدا وقائيا في دعم

[1] – تقية، محمد المهدي حسان. "الأمن الغذائي... أمانة الأجيال." *دراسات في التنمية والمجتمع*، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ع3، 2015، صـ 146.

[2] – بوبكير، آمال. "*دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية*." *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، المدرسة العليا بالجزائر القليعة، م.5، ع.1، 2022، ص418.

[3] – الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. القانون رقم 08–16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي. *الجريدة الرسمية*، العدد 46. المطبعة الرسمية، 2008.

الأمن الغذائي. [1] والمرسوم 17-140 ينظم شروط النظافة الصحية في تجهيز الغذاء، لضمان سلامته وحماية الصحة العامة.[2]

وعليه، تعكس القوانين فهما شاملا للأمن الغذائي كمسؤولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والصحية والتنظيمية، لضمان حق المواطن في غذاء آمن وكاف ضمن رؤية تنموية مستدامة والى جانب هذه التعاريف يوجد ايضا:

يحدد "باري بوزان "Barry BUzan مفهوم الأمن الغذائي باعتباره: "العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[3]. يرى "بوزان" أن تحقيق الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، حيث يجب أن تمتلك الدولة القدرة الكاملة لضمانه، باعتباره عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الشامل.[4]

ويمكن اعتبار هذا الطرح منطقيا، إذ ان الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بتوفير الغذاء، بل يمتد إلى ضمان استدامته وقدرة الأفراد على الوصول إليه.

---

[1] – الجزائر، وزارة التجارة. القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش. الجريدة الرسمية، العدد 15. المطبعة الرسمية، 2009.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 17-140 المؤرخ في 11 أبريل 2017." *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 25، 2017.

[3] – بعلي، حسني .*السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي: مع إشارة خاصة لحالة الجزائر* .رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020، ص18.

[4] – تواتي، خير الدين .*الامن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات* .درجة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص16.

الفرع الثاني: أركان الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عند توفر أربعة عناصر رئيسية: كفاءة الإنتاج، دعم مؤسسات النظام، إمكانية وصول جميع الفئات إلى الغذاء، وضمان تغذية صحية وكافية.[1]

-توفر الغذاء: عرض كميات ونوعية كافية من الغذاء، مع تفوق الإنتاج المحلي على الاستيراد لتجنب الصدمات .

-الوصول إلى الغذاء: تأمين الغذاء عبر الأسواق والقدرة الشرائية مع تكامل السياسات والأسواق.

-التوزيع العادل: إيصال الغذاء لجميع فئات ومناطق المجتمع بشكل متساو.

-عامل الزمن والاستقرار: ضمان استمرارية واستدامة توفر، وصول، وتوزيع الغذاء.

يدرك الباحثون ان توفر الغذاء بكميات كافية لا يعني حصول جميع الفئات عل الغذاء بسبب محدودية قدرتهم الشرائية.[2]

يمكن إعطاء تعريف اجرائي للأمن الغذائي على انه: حالة تسمح لكافة الأفراد الحصول على غذاء كاف ومغذ بشكل مستدام وعادل، مع ضمان توافره في جميع الأوقات وبأسعار معقولة، مما يساهم في تحقيق حياة صحية ونشطة، ويتطلب ذلك وجود استراتيجيات متكاملة للعرض والطلب، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة.

---

[1] – بن عيسى، كمال الدين، وفتيحة كبيري. "تحدي الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية من خلال الفترة 1995–2015." *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، م.14، ع.19، 2018، ص138.

[2] – رزيق، جويدة، عبد العظيم بن صغير. "واقع الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية للمؤشرات والمظاهر." *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، م.9، ع.2، 2024، ص740.

المطلب الثاني: الامن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة:

يتقاطع الامن الغذائي مع جملة من المفاهيم المرتبطة، كما يوضح هذا المطلب كل من مستويات واشكال الامن الغذائي كالتالي:

الفرع الاول: مستويات الامن الغذائي:

تحدد مستويات الأمن الغذائي بناء على قدرة الدولة على تأمين الغذاء للأفراد ضمن العملية الإنتاجية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

-مستوى الكفاف: الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لبقاء الأفراد، مرتبط بالدخل وقدرة الحصول على الغذاء الأساسي، يضمن السعرات الحرارية اللازمة للحياة.

-المستويات الوسطى: تتجاوز الكفاف وتزيل سوء التغذية، لكنها لا تحقق تغذية متكاملة، تركز على توفير الاحتياجات البيولوجية الأساسية.

- المستوى المحتمل: قدرة الدولة على تأمين غذاء عالي الجودة يمكن الأفراد من أداء وظائفهم بكفاءة، يشمل دخلا وإنتاجية مرتفعة لتلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية.[1]يتحقق الأمن الغذائي عبر توافر الغذاء من الإنتاج المحلي والاستيراد، مع قدرة الأفراد على طلبه عبر دخل كاف يدعم التنمية الاقتصادية.

[1] – قصوري، ريم .*الامن الغذائي والتنمية المستدامة_ حالة الجزائر*. درجة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص71.

الشكل01: مستويات الامن الغذائي

المصدر: قصوري، ريم .*الامن الغذائي والتنمية المستدامة_ حالة الجزائر*. درجة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص71.

الفرع الثاني: أشكال الامن الغذائي

أشكال الأمن الغذائي يتحقق الأمن الغذائي عندما يتم توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، وينقسم الأمن الغذائي إلى عدة أنواع أبرزها:

– الأمن الغذائي المطلق "الاكتفاء الذاتي الكامل: ويقصد به قدرة الدولة أو مجموعة من الدول المتكاملة على إنتاج كميات من الغذاء تعادل أو تتجاوز احتياجاتها المحلية دون الحاجة إلى الاستيراد[1]. يعبر هذا النموذج عن أعلى مستوى للأمن الغذائي حيث تحقق الدولة اكتفاء ذاتيا وفائضا للتصدير، مع اعتماد كامل على الموارد والإنتاج المحلي.[2]

– الامن الغذائي النسبي: قدرة الدولة على تلبية جزء من احتياجاتها بالاعتماد على الميزة النسبية والإنتاج المحلي، مع تأمين الباقي عبر التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي،[3] او هو

[1] – الجزيرة نت. "الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل مكان وزمان." *الجزيرة موسوعة*, 18 تموز 2022، الأمن-الغذائي-الغذاء-للجميع-في-كل-مكان. تم الدخول إليه في 28 أيار 2025.
www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/7/18/

[2] – بوخامة، رميساء، خلود عبداوي .*استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها* .مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص12.

[3]– Rahmani, Meriem, Op.cit. P.237.

قدرة الدولة أو التكتل على إنتاج سلع غذائية ذات ميزة تنافسية واستكمال الاحتياجات عبر التجارة مع ضمان استمرارية إمدادات الغذاء الأساسي.[1]

-الأمن الغذائي الصوري: الأمن الغذائي الصوري هو توازن إحصائي مضلل يخفي اختلالات هيكلية، ويعد تحديا في الدول النامية نتيجة حلول غير مستدامة، ويتطلب معالجته مقاربة شاملة تركز على الاستدامة، العدالة، وفعالية الحوكمة.

-النظام الغذائي المستدام: هو نظام يلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة، عبر تحقيق توازن بيئي واقتصادي واجتماعي، ويعد شرطا جوهريا لضمان الأمن الغذائي والتغذوي.[2]

بالتالي، تحقيق استدامة النظم الغذائية يستلزم تكامل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويعد نموذجا مرجعيا يتطلب تطويرا مستمرا لمواجهة التحديات.

الفرع الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي

يتقاطع الأمن الغذائي مع مجموعة من المفاهيم المرتبطة به، ومن أبرزها:

- الاكتفاء الذاتي الغذائيFood Self-sufficiency تعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بأنه:

هو قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي، ويعكس السيادة الغذائية، بينما يركز الأمن الغذائي على الكفاية والتوزيع والجودة معا.[3]

---

[1] – بوخامة، رميساء، عبداوي خلود، مرجع سابق، ص12.

[2] – حمود، صبرينة، مرجع سابق، ص797.

[3] – خلالفة، هاجر. *"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات."* *دفاتر المتوسط*، م.2، ع.1، 2015، ص14.

- أمان الغذاءFood Safety : يركز أمان الغذاء على سلامة وجودة الغذاء صحيا، بينما يهتم الأمن الغذائي بتوفره كما ونوعا.[1]
- الفجوة الغذائية:Food Gap: هي العجز بين الإنتاج والاستهلاك المحلي للغذاء، وتقاس بزيادة الواردات على الصادرات، وتتأثر بحجم الإنتاج والطلب الداخلي.[2]
- التبعية الغذائية Food dependency: هي اعتماد الدولة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يعرض أمنها الغذائي للخطر في حال اختلال الإمدادات.[3]
- الأمن الغذائي المستدام Sustainable Food Security:

هو نهج تنموي يعزز إنتاج الغذاء ويقلل الفاقد، ويراعي استغلال الموارد وترشيد الاستهلاك مع الحفاظ على التوازن البيئي.[4]

المطلب الثالث: مقومات الامن الغذائي

يشتمل الامن الغذائي على مجموعة من المرتكزات والمؤشرات كالاتي:

الفرع الاول: مرتكزات الأمن الغذائي

حددت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أربعة مرتكزات أساسية تشكل الأسس الرئيسية لتحقيقه. وتتمثل في:

---

[1] – خلالفة، هاجر، مرجع نفسه، ص 16.

[2] – حوشين، كمال .*إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر*. مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص241.

[3] – غربي، فوزية." مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر"، *الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي: حالة الجزائر*. مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص45.

[4] – غراب، رزيقة. *"إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وافاق."* *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة الجزائر، ع.13، 2015، ص56.

-توافر الغذاء: Availability: وهو ركيزة أساسية للأمن الغذائي، تعني ضمان كميات كافية وجودة مناسبة من الغذاء عبر الإنتاج المحلي.[1]

وبالتالي، يقاس توافر الغذاء عبر مؤشرات الإنتاج المحلي، فعالية التخزين.

-الحصول على الغذاء: Food Access: وفقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، يشير هذا المفهوم قدرة الأفراد على تأمين غذاء كاف وآمن ومغذ بطرق مقبولة اجتماعيا واقتصاديا لتلبية احتياجاتهم وحياة صحية. [2]

-الاستقرار: Stability: يشير الاستقرار في الأمن الغذائي إلى ضمان توفر الغذاء واستمرارية الوصول إليه دون انقطاع، رغم الصدمات الاقتصادية أو البيئية أو الموسمية التي قد تؤثر على النظام الغذائي.[3]

-الانتفاع الغذائي: Utilization: هو قدرة الأفراد على الاستفادة من الغذاء،. يشمل الجانب الوظيفي (تجهيزات التحضير الصحية) والجانب الصحي (مؤشرات سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة). يشكل الانتفاع، يركز على جودة الغذاء والاستفادة البيولوجية، معتمدا على عوامل مادية وصحية ومعرفية متكاملة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي

يقاس الأمن الغذائي في أي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية مع مراعاة الاختلافات بين الدول. ومن أبرز هذه المؤشرات:[4]

---

[1] – ربيعي، حسين، مرجع سابق، ص265.

[2] – هبول، محمد. "تطور مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر، ودوره في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الألفية: دراسة تحليلية للفترة (2009–2016)." *مجلة الاقتصاد والتنمية*، م.6، ع.1، 2018، ص164.

[3] – مكيد، علي، وفريدة بن عياد. "وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002–2013)." *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، م.10، ع.17، 2017، ص5.

-الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للأمن الغذائي: مؤشر اقتصادي رئيسي للأمن الغذائي، حيث يؤثر دخله على القدرة الشرائية والطلب على الغذاء، وانخفاضه يعكس ضعفا في حصول السكان على الغذاء.

-الناتج المحلي الزراعي كمؤشر للأمن الغذائي: مؤشر حاسم يعكس الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، وتقلباته الكبيرة تدل على اختلالات غذائية وفجوة غذائية تستدعي الاستيراد لضمان الاستقرار.

-متوسط استهلاك الفرد من الغذاء كمؤشر للأمن الغذائي: يحسب بقسمة الاستهلاك الغذائي الكلي على عدد السكان، ويقيس المستوى العام للاستهلاك الغذائي، لكنه يواجه حدودا جوهرية في دقته وشموليته:[1]

متوسط استهلاك الفرد لا يعكس توزيع الغذاء بين الفئات، ويتجاهل تفاوت القدرة الشرائية.

-مرونة الطلب السعرية كمؤشر للأمن الغذائي: تمثل مدى تأثر الكمية المطلوبة من الغذاء بتغير أسعاره، وهي مؤشر مهم لفهم سلوك المستهلكين تجاه ارتفاع أو انخفاض الأسعار. فإذا كانت المرونة مرتفعة، فهذا يعني أن الطلب حساس جدا للسعر، أما إذا كانت منخفضة، فإن الطلب يظل مستقرا نسبيا رغم تغير الأسعار.[2]

-مؤشرات الكفاية الغذائية: تشير مؤشرات الكفاية الغذائية إلى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال قياس التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والاكتفاء الذاتي،

---

[4] – بلورغي، نادية .*دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)*. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، 2023، ص16.

[1] – بلورغي، نادية، مرجع سابق، ص17.

[2] – بكدي، فاطمة، رابح حمدي باشا."التأصيل النظري لمشكلة الامن الغذائي"، *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة* .مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص54.

والاعتماد على الموارد المحلية. كما تستخدم الفجوة الغذائية كمقياس رئيسي، وتعكس الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، وكلما اتسعت، زادت التبعية للاستيراد وارتفع مستوى الانكشاف للأسواق الخارجية، مما يهدد الأمن الغذائي.

-مؤشرات ثبات الإمدادات الغذائية: تعكس مؤشرات ثبات الإمدادات الغذائية قدرة الدولة على الحفاظ على توفر الغذاء واستقرار الإمدادات، بما يسمح بتقدير مدى الجاهزية لمواجهة الصدمات الطارئة وضمان الأمن الغذائي على المدى المتوسط والبعيد. [1]

تعد هذه المؤشرات أساسية في تقييم قدرة الدولة على امتصاص الصدمات العرضية أو الطارئة.

-مؤشرات الأمن التغذوي: مدى تلبية النظام الغذائي لاحتياجات الأفراد الأساسية من الطاقة والعناصر المغذية، من خلال قياس متوسط نصيب الفرد من الأغذية النباتية والحيوانية، ومعدل استهلاك البروتين والدهون والطاقة.

- مؤشرات نقص التغذية ومقاييس الأمن الغذائي: إلى مدى حرمان الأفراد من احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وأهمها معدل الفقر المدقع وعدد ناقصي التغذية.[2]

- مقاييس الأمن الغذائي على المستوى الوطني: من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي، ميزان التجارة الزراعية، الإنفاق الغذائي، استقرار الإنتاج، نصيب الفرد من الإنتاج، الاعتماد على الواردات، ونسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.[3]

---

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة 54.

[2] – مرجع نفسه، ص55.

[3] – بلورغي، نادية، مرجع سابق، ص20.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

يتحدد مستوى الأمن الغذائي في الدول بتأثير مجموعة من العوامل المتداخلة، يمكن تلخيصها في مجموعة من المحددات الأساسية:[1]

- العوامل الديمغرافية:

خاصة النمو السكاني السريع، من أهم التحديات التي تضغط على الأمن الغذائي عبر استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة المجاعات. ويتطلب ذلك تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام وتبني حلول مثل التكنولوجيا الخضراء وترشيد الاستهلاك لتحقيق التوازن بين النمو السكاني.

- العوامل التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا الحيوية والبحث العلمي الزراعي من أبرز العوامل الداعمة للأمن الغذائي، عبر تحسين استغلال الموارد وتطوير أصناف عالية الإنتاج والجودة. غير أن ضعف تبني هذه التقنيات في بعض الدول، يعيق الاستفادة منها في مواجهة انعدام الأمن الغذائي.

- العوامل السياسية:

إذ يؤدي عدم الاستقرار والصراعات إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وتآكل البنية التحتية.

- العوامل المناخية:

يتأثر الإنتاج الفلاحي مباشرة بالتغيرات المناخية كالأمطار ودرجات الحرارة، حيث يؤثر الاحتباس الحراري سلبا على كمية وجودة المحاصيل، مما يهدد الأمن الغذائي، خاصة في

[1] – جناد، مباركة. *"إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر." مجلة الاقتصاد الجديد*، جامعة فرحات عباس سطيف، م.14، ع.1، 2023، ص432.

الدول المستوردة. وتظل فعالية السياسات الحالية محدودة، ما يستدعي دمج المعرفة التقليدية والتقنيات الحديثة لتعزيز التكيف المناخي.[1]

- صناعة الوقود الحيوي:

يشكل نمو صناعة الوقود الحيوي تحديا للأمن الغذائي، إذ يعتمد إنتاجه على محاصيل زراعية رئيسية، مما يقلل من الكميات المخصصة للغذاء، في ظل ارتفاع أسعار النفط والمخاوف البيئية.

- العوامل المالية والمادية:

تعد أساسا لتحقيق الأمن الغذائي، إذ تسهم الاستثمارات الزراعية الكافية في تعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال دعم البنية التحتية، وتحسين الإنتاج، وتطوير التكنولوجيا.[2]

المطلب الرابع: علاقة الامن الغذائي بالأمن الإنساني

يرتبط الأمن الغذائي عضويا بالأمن الإنساني، إذ يعد توافر الغذاء أساس كرامة الإنسان وأمنه، مما يجعل العلاقة بين المفهومين علاقة ترابط وظيفي لا تقاطع فقط. ويشكل الأمن الغذائي أحد أبعاد الأمن الإنساني كما حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام.[3]

لا يمكن تحقيق الأمن الإنساني دون الحد الأدنى من الأمن الغذائي، إذ يشكل الجوع وسوء التغذية عائقا أمام باقي أبعاده كالصحة والتعليم والعمل.[4]

---

[1] – مرجع نفسه، ص434.

[2] – جناد، مباركة، مرجع سابق، ص435.

[3]- United Nations, United Nations Development Programme. *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security.* Oxford University Press, 1994.

[4]- United Nations, Food and Agriculture Organization, International Fund for Agricultural Development, *United Nations Children's Fund*, World Food Programme, and World Health Organization. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. FAO, 2022.

كما أن فقدان الأمن الغذائي لفترات طويلة يؤدي إلى تهميش الفئات الهشة، وإضعاف قدراتها على التصدي للمخاطر، وهو ما يتنافى مع المبادئ التأسيسية للأمن الإنساني[1]، يتقاطع الأمن الغذائي مع أبعاد الأمن الإنساني، كالصحي والاقتصادي، ويعد شرطا أساسيا لضمان كرامة الإنسان. لذا، فإن دمج السياسات الغذائية مع الحماية الاجتماعية ضرورة لتعزيز الأمن الإنساني.

الأمن الغذائي لا يمكن اعتباره مجرد مسألة تقنية أو رقمية تتعلق بتوفير السعرات الحرارية، بل هو مسألة ذات بعد استراتيجي وسياسي واقتصادي وثقافي تمس جوهر كرامة الإنسان وحقه في البقاء والعيش الكريم، ما يجعله متداخلا عضويا مع مفهوم الأمن الإنساني.

أولا: من الأمن الغذائي إلى الأمن الإنساني – التداخل البنيوي الأمن الإنساني كمفهوم حديث نسبيا، تجاوز التصورات التقليدية التي حصرت الأمن في حماية الدولة من التهديدات العسكرية، ليركز على سلامة الأفراد وحريتهم وكرامتهم، ويشمل عدة أبعاد مثل: الأمن الغذائي، الصحي، البيئي، والاقتصادي. وضمن هذا الإطار، يمثل الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية للأمن الإنساني، لأنه يتصل بشكل مباشر بالحق في الحياة، ومقومات الرفاه الإنساني .فالدولة التي تعجز عن ضمان الحد الأدنى من الغذاء الكافي والآمن لشعبها، تكون بذلك عاجزة عن تأمين بيئة إنسانية مستقرة، مما يؤدي إلى هشاشة اجتماعية قد تتطور إلى اضطرابات وأزمات داخلية، وهو ما يبين الترابط الوثيق بين الأمن الغذائي واستقرار الأفراد والمجتمعات.

ثانيا: الامن الغذائي كمحدد لبعد الكرامة الإنسانية: عندما لا يتمتع الإنسان بالغذاء الكافي والمتوازن، تتعرض كرامته للانتهاك، وهذا يتنافى مع جوهر الأمن الإنساني القائم على صون الكرامة. بل إن الفقر الغذائي غالبا ما يقود إلى مظاهر أخرى من انعدام الأمن: كالفقر،

[1]United Nations, Commission on Human Security. Human Security Now. United Nations, 2003.

المرض، النزوح، والتطرف، وهو ما يوضح أن انعدام الأمن الغذائي يغذي باقي أوجه انعدام الأمن الإنساني، في حين أن ضمان الغذاء الكافي يمكن أن يحصن الإنسان ضد مختلف التهديدات غير التقليدية[1].

يمكن القول إن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الإنساني هي علاقة تكامل وتلازم، فالأمن الغذائي يمثل شرطا ضروريا لكنه غير كاف لتحقيق الأمن الإنساني، إلا في حال توفر إرادة سياسية فعّالة، وبيئة مؤسساتية منفتحة، وسياسات تشاركية متكاملة، تضع الإنسان في قلب العملية التنموية وتوفر له مقومات العيش الكريم ضمن منطق الاستدامة.

[1]– خلالفة، هاجر. *"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات."* *دفاتر المتوسط*، م.2، ع.1، 2015، ص31.

المبحث الثاني: ماهية الامن الانساني

شهد مفهوم الأمن تحولا من حماية الدولة إلى التركيز على الإنسان، في استجابة لتزايد التهديدات غير التقليدية.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لظهور مفهوم الأمن الانساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كتطور للفكر الأمني حيث دفعت التحولات الدولية إلى إعادة تعريف الأمن بجعل الإنسان محوره الأساسي.

الفرع الأول: تطور مفهوم الامن الانساني

تطور مفهوم الأمن الإنساني من تركيزه التقليدي على حماية الدولة عسكريا إلى رؤية شمولية تضع الإنسان في مركز الأمن، حيث كان الأمن في المدرسة الواقعية يقتصر على القدرات العسكرية للدولة وسياساتها الدفاعية[1] .

بعد نهاية الحرب الباردة، تحول مفهوم الأمن من حماية الدولة إلى ضمان كرامة الفرد ورفاهيته، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتهديدات. وأكد يوسف أزروال أن الأمن الإنساني يستند إلى "التحرر من الخوف" و"التحرر من الحاجة"، ليعكس واقع التهديدات المعاصرة التي تتجاوز العنف المسلح إلى الفقر والتهميش والتلوث، ما يستدعي أدوات تحليلية جديدة تتجاوز النظريات التقليدية.[2] ومن هذا المنظور ان الامن الإنساني ليس بديلا عن الامن التقليدي بل مكملا له يعير عن وعي متزايد بان الانسان هو اللبنة الأساسية في تحقيق الاستقرار الدائم.

---

[1] – ازروال، يوسف. "الامن الغذائي: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الابعاد والمخاطر)." مجلة الحوار الثقافي، م.5، ع.2، 2016، ص 2.

[2] – ازروال، يوسف، مرجع سابق، ص3–7.

الفرع الثاني: مبادرات تكريس الامن الانساني

أبرز المبادرات الدولية في تكريس الأمن الإنساني:

-المبادرة اليابانية: تركز الرؤية اليابانية للأمن الإنساني على حماية حياة وكرامة الأفراد من خلال التحرر من الفقر، وظهرت من خلال مبادرات دولية مثل تأسيس "لجنة الأمن الإنساني" عام 1999، التي تعكس التزام اليابان بضمان حقوق الإنسان الأساسية في السلم والأزمات بغض النظر عن الزمان والمكان.

-المبادرة الكندية: تقوم الرؤية الكندية للأمن الإنساني على مفهوم "التحرر من الخوف"، مركزة على الحد من العنف ومخاطره مثل تجنيد الأطفال والألغام الأرضية، عبر إنشاء "شبكة الأمن الإنساني" عام 1999 كمنصة تعاون دولي. وتنظر كندا إلى الأمن الإنساني بشمولية، ليشمل الحماية من المخاطر غير التقليدية كالبيئة وحقوق الإنسان والإرهاب والجريمة، مع تأكيد دورها في استقرار النظام.[1]

-المبادرة الإفريقية: انطلقت المبادرة عام 2000 من سبع منظمات غير حكومية أفريقية لتعزيز المساءلة غير الرسمية لقادة القارة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التركيز على مكافحة الفساد، تنظيم السلاح، إدارة النزاعات، تمكين المجتمع المدني، ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يعكس مقاربة متعددة الأبعاد تناسب الواقع الأفريقي[2] .

-المبادرة الإسلامية: تتبنى المدرسة الإسلامية منظورا شاملا للأمن الإنساني يشمل التحرر من الخوف والحاجة، معتبرة الأمن حقا جماعيا وفريضة شرعية. يؤكد القرآن الكريم والحديث النبوي على تكامل أبعاد الأمن الغذائي، الشخصي، الصحي والاقتصادي، مما يؤسس لأمن

---

[1] – بوزيان، نور الهدى .*تأثير التهديدات الصحية على الامن الانساني في القارة الافريقية: دراسة حالة الجزائر*. درجة ماستر .جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 20.

[2]– بوزيان، نور الهدى، مرجع سابق، ص21.

وطني شامل يرتكز على حماية الفرد والمجتمع.[1] ومنه حسب المبادرات، يمكن استنتاج فكرة ان كل مبادرة تناولت الامن الإنساني باختلاف السياقات والثقافات، والديانات

المطلب الثاني: مفهوم الامن الإنساني

يتم التعرف على الامن الإنساني والتعرض اليه ذلك لأهميته البالغة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني

يتم التعرف على الامن من ثم التعرض للأمن الإنساني:

-تعريف الامن: الأمن مفهوم محوري في الدراسات السياسية والاستراتيجية يرتبط باستقرار الأفراد والمجتمعات، ويتباين تعريفه اصطلاحا حسب السياقات الفكرية والتخصصات، مع سعي الباحثين لتقديم تعريفات شاملة تعكس تطوره وأبعاده المتعددة.

يمكن تلخيص ارتباط مفهوم الأمن بالدولة في أربعة عناصر أساسية:

لا يقتصر على البعد العسكري، بل يشمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويشير إلى أن الأمن هو جهد مستمر تسعى الدولة من خلاله الى تنمية مصالحها من أي تهديدات محتملة، مما يربط بين الأمن والتنمية والاستقرار.

يعد باري بوزان Barry Buzan من أبرز الباحثين في الدراسات الأمنية، حيث يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد. أما في سياق النظام الدولي، فينظر إليه على أنه "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على استقلالها وتماسكها الوظيفي في مواجهة القوى التي تعتبرها معادية للتغيير، كما يؤكد بوزان أن الأمن ليس مطلقا، بل يظل مفهوما نسبيا[2].

---

[1] – الدعجة، حسن عبد الله. "مهددات الامن الإنساني". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ع.4، 2017، ص 136.

[2] – بن عنتر، عبد النور .*البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي* .ط.1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص13.

واعتبار لما سبق يتم ادراج تعريف اجرائي للأمن على انه:

-الامن هو الحالة التي تتحقق فيها حماية المجتمع الإنساني من التهديدات الداخلية والخارجية، عبر ضمان الاستقرار، والتنمية المستدامة، والقدرة على مواجهة التحديات، بما يضمن سلامة الافراد والدولة.

-**تعريف الامن الإنساني:** برز الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة، خاصة في تقرير التنمية البشرية 1994، كرد على التهديدات غير التقليدية مثل الفقر والأوبئة، ويركز على حماية الأفراد من الخوف والحاجة، ويشمل أبعاده السبعة سوف يتم ادراجها لاحقا. [1]

وقد وسعت لجنة الأمن الإنساني عام 2003 هذا التصور، لتربط الأمن الإنساني بخلق نظم شاملة تضمن سبل العيش الكريم، وتحقق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ويعد الأمن الإنساني استجابة معاصرة لتهديدات عالمية متعددة، كالإرهاب، تغير المناخ، الهجرات القسرية، والانهيارات الاقتصادية، ويستلزم معالجتها مقاربة شاملة تتجاوز الأدوات الأمنية التقليدية[2]. وتتباين الرؤى حول المفهوم بين طرح ضيق يركز على الحماية من العنف، وطرح واسع يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، تتبنى كندا النهج الضيق، بينما تعتمد اليابان مقاربة شاملة تغطي قضايا البيئة، الفقر، الجريمة، والصحة.

ومنه تمت صياغة تعريف اجرائي للأمن الإنساني على انه: هو قدرة الأفراد والمجتمعات على العيش في بيئة خالية من التهديدات التي تمس حياتهم وكرامتهم، سواء كانت اقتصادية، غذائية، صحية، بيئية، شخصية، سياسية، أو مجتمعية. يتجاوز الأمن التقليدي القائم على

---

[1] – دير، أمينة .*أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة – دول القرن الإفريقي* .رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص42.

[2] – دير، امينة، مرجع نفسه، ص43.

حماية الدولة والمقتصر على الجانب العسكري ليشمل الامن الحقيقي تمكين الأفراد وضمان حقوقهم الأساسية.

الفرع الثاني: خصائص الامن الإنساني

1- الشمولية والعالمية: يتميز الأمن الإنساني بكونه شاملا وعالما، إذ يعد حقا أصيلا لكل إنسان، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة، ورغم تباين مظاهر التهديدات من منطقة إلى أخرى، إلا أن جل الظواهر تشكل تحديات مشتركة ومتنامية تواجه البشرية جمعاء.

2- التكامل: تقوم مكونات الأمن الإنساني على مبدأ الترابط والتكامل، إذ لا يمكن فصل عنصر عن آخر، ونتيجة لذلك، فإن أي تهديد في أحد هذه الأبعاد يؤثر تلقائيا على باقي الأبعاد، وهو ما يجعل معالجة الأمن الإنساني تتطلب مقاربة شمولية.

3- إمكانية التحقيق عبر الوقاية المبكرة: يتسم الأمن الإنساني بإمكانية تحقيقه من خلال نهج الوقاية الاستباقية وتكمن أهمية هذا النهج في قدرته على نزع فتيل الأزمات قبل تحولها إلى كوارث إنسانية يصعب احتواؤها.

4- محورية الإنسان: يرتكز الأمن الإنساني على الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة، سواء في حالات السلم أو النزاع[1].

ومنه فان الاهتمام بالإنسان وجعله محورا أساسيا في هذه الدراسة تكشف عن قيمة هذا الكائن، وجهد العالم كله ليضمن حياة كريمة وامنة لهذا الانسان.

المطلب الثالث: ابعاد الامن الإنساني

يشمل أمن الإنسان، وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994، سبعة أبعاد رئيسية تتمثل في:[2]

[1] – يوسف، خولة محي الدين. "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام." *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة دمشق، م. 28، ع. 2، 2012، ص532.

أولا: الامن الاقتصاديeconomic security

يشكل الأمن الاقتصادي أحد الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، نظرا لدور العامل الاقتصادي في مختلف جوانب الحياة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية بشرية مستدامة في مجالات الصحة، الغذاء، والتعليم دون اقتصاد قوي[1].ويرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الدول على النفاذ إلى الأسواق الخارجية عالميا، بينما يتمثل إقليميا في التنافس بين الدول لكسب شراكات اقتصادية مؤثرة.[2] أصبحت الأزمات الاقتصادية تهديدا مباشرا للأفراد،.[3] مما يجعلها تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني.

ثانيا: الامن السياسي political Security

يركز الأمن السياسي على أهمية احترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مع التصدي لكل ما يعزز النزاعات مثل الحرب، والاستعمار، والعنصرية. فالمساس بهذه الحقوق يعد عاملا رئيسيا في نشوء الصراعات، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن العالمي، يحتاج العالم إلى نظام إنساني عادل يرتكز على الأمن السياسي. ويتطلب ذلك تكاملا بين معايير الأمن السياسي وحقوق الإنسان، مع نشر ثقافة التسامح والتضامن، ورفض العنف والحروب، وتبني الحوار واحترام التنوع لحل النزاعات بطرق سلمية.[4]

---

[2] – جبريل بن طاهر، محمد. "الامن الإنساني في ليبيا .. الواقع والتحديات". *مجلة مدارات سياسية*، قطر، م.5، ع2، 2021، ص66.

[1] – بوزيان، نور الهدى، مرجع سابق، ص23.

[2] – مصنوعة، أحمد، بركنو، نصيرة. "الامن الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات ."*مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، م. 2، ع.2، 2016، ص71.

[3] – سلام، سميرة، مرجع سابق، ص36.

[4] – العشاوي، عبد العزيز. حقوق الإنسان في القانون الدولي. ط. 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009، ص124.

ثالثا: الامن الشخصي Personnel security:

الأمن الشخصي يحمي الأفراد من العنف والاعتداءات، بما يشمل الجريمة والاضطهاد، ويعد ركيزة أساسية في الأمن الإنساني، خصوصا في ظل النزاعات والجريمة المنظمة. يرتبط العنف بعدم المساواة والفقر وضعف الرقابة، ويضمن حقوقا أساسية كالحياة الآمنة والصحة، وفقا للمواثيق الدولية والدساتير الوطنية.[1]

ولما لهذا البعد من قيمة إنسانية في حياة البشر والذي يضمن للأفراد الحماية والامن في ظل التوترات التي يشهدها الواقع الحالي.

رابعا: الامن المجتمعي Sécurité sociétale

يرتكز الأمن المجتمعي اليوم على حماية الهوية الثقافية وتعزيز الحوار الحضاري، في ظل تحديات العصر الرقمي والتنوع الثقافي. تبرز فجوة التكنولوجيا والتعليم بين الدول، وتعقد الهجرة بسبب التغيرات المناخية والنزاعات، مما يهدد الاندماج الاجتماعي.[2]

وسعيا لتحقيق الامن الإنساني وتحمله مسؤولية حماية الثقافات من الاندثار والزوال يسعى الامن المجتمعي لذلك من خلال امن الهويات.

خامسا: الأمن الصحي Health security

هو قدرة الدولة على حماية صحة مواطنيها من المخاطر والأوبئة من خلال سياسات صحية متكاملة تشمل الوقاية والعلاج والاستجابة للطوارئ عبر تعزيز البنية التحتية الصحية، إلا أنه يواجه تحديات مثل نقص التمويل وضعف التنسيق. لذا، تتطلب معالجته استراتيجيات تشمل التخطيط الاستباقي، التعاون الدولي، والاستثمار في البحث العلمي. [3]

---

[1] – بوزيان، نور الهدى، مرجع سابق، ص26.

[2]– أبو جودة، إلياس، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة." *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، م.1، ع. 46، 2013، ص7.

[3]– قروش، محمد، "الأمن الصحي في الجزائر وواقع السياسات الصحية." *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، م. 9، ع. 1، 2024، ص1340.

سادسا: الأمن البيئي Environmental security

يعرف الأمن بأنه غياب التهديدات التي تستهدف القيم الجوهرية للدولة، سواء من حيث سيادتها ووحدتها، أو من حيث الشعور بالاطمئنان على هويتها الثقافية وحرياتها الأساسية.[1] وامن البيئة مكون أساسي لتحقيق ما تبقى من الحقوق الأساسية للحياة ومنه أصبح أي مشكل بيئي يعني مشكلا عالميا.

سابعا: الامن الغذائي Food Security

يتأثر بعوامل مناخية، اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية، إضافة إلى تحديات ديموغرافية كالنمو السكاني. ويقاس عبر مؤشرات كالفقر وسوء التغذية وكفاءة الأنظمة الغذائية، لتقييم السياسات وضمان الاستدامة. [2]

[1] – الهيتي، سهير ابراهيم حاجم .*الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2014، ص238.

[2]- Rahmani, Meriem. "Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators." *Economic and Management Research Journal*, University of Biskra, vol. 14, no. 3, 2020,240.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الغذائي

يسعى هذا المبحث الى تقديم تحليل كيفية تناول الامن الغذائي ضمن ثلاث زوايا نظرية:

المطلب الأول: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات التفسيرية

توفر كل من الواقعية والليبرالية مقاربات تفسيرية تضع هذا المفهوم ضمن تصوراتها العامة للأمن، انطلاقا اما من منطق القوة او من خلال التعاون.

الفرع الأول: النظرية الواقعية

شكل التطور التاريخي للدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة وما بعدها الإطار النظري لمفهوم الأمن الغذائي في مراحله الأولى، اتسمت النظريات الأمنية بتركيزها على البعد العسكري كأداة لتحقيق الأمن، متأثرة بالمنظور الواقعي بشقيه:

أولا: الواقعية الكلاسيكية

تعد الواقعية الكلاسيكية إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، حيث يركز مؤسسها هانز مورغنتو Morgenthau على أن السياسة الدولية تقوم على صراع دائم بين الدول من أجل السلطة والبقاء في نظام دولي فوضوي.[1]

وفي هذا السياق، ينظر إلى الأمن القومي كأولوية قصوى للدولة تضمن بقائها واستقلالها.لذا، تسعى الدولة الواقعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي كوسيلة لتقليل الاعتماد الخارجي وتأمين البقاء في أوقات الأزمات. كما يرتبط الأمن الغذائي في هذا الإطار بالقدرة على حماية الموارد الحيوية من خلال القوة العسكرية، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والسيادة الوطنية.[2]

---

[1]- Morgenthau, Hans J. *politics among Nations: The Struggle*. 6th ed., McGraw-Hill, 1985, p.5.

[2]- Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. W.W. Norton & Company, 2001, pp. 53-54.

يرى المنظور الواقعي الكلاسيكي الأمن الغذائي كأداة لحماية السيادة وضمان البقاء، من خلال ربطه بالأمن القومي والاستقلال، لكنه ينتقد لتجاهله الأبعاد الإنسانية والتنموية، مما يقلل من شمولية تحليله.

ثانيا: الواقعية الجديدة

يرى كينيث والتز، أحد أبرز منظري الواقعية الجديدة او النيوواقعية، أن طبيعة النظام الدولي الفوضوية تدفع الدول إلى تبني سلوكيات تنافسية تقوم على مبدأ "البقاء للأقوى"، حيث تفاقم غياب الثقة وعدم الاستقرار من حدة التهديدات المحتملة، مما يفرض على الدول الاعتماد على القوة كضمانة أساسية لأمنها.[1]

يظهر هذا الطرح الواقعي إغفالا واضحا للأبعاد غير العسكرية للأمن، مثل الأمن الغذائي، الذي لا يختزل في المواجهات بين الدول، بل يرتبط بتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما أن افتراض "الفوضى" كسمة حتمية للنظام الدولي يقلل من أهمية التعاون الدولي في معالجة الأزمات المشتركة.

يبرز تحليل جينيفر كلاب Jennifer clapp أن الأمن الغذائي يعد أداة استراتيجية ضمن سياسات الدولة لتعزيز سيادتها وتقليل التبعية الخارجية، في ظل نظام دولي غير متوازن القوة، تسعى الدول إلى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي عبر تأمين سلاسل التوريد والتحكم في الموارد الغذائية، كوسيلة للحفاظ على استقلاليتها وحماية مصالحها الوطنية، هذه الممارسات تعكس منطق الواقعية الذي يركز على المصلحة الوطنية والاعتماد على الذات في مواجهة بيئة دولية تنافسية ومتقلبة، يبرز البعد الأمني للغذاء في العلاقات

[1]– حفياني، شوقي .*تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة الجزائر والمغرب* .رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية،2023، ص44.

الدولية كأحد مكونات القوة الوطنية. وعليه، ينظر إلى الأمن الغذائي ليس فقط كحاجة إنسانية، بل كعنصر جوهري من عناصر الأمن القومي يرتبط مباشرة بتوازن القوى الدولي[1].

يفهم بوضوح كيف يعاد إنتاج مفهوم الأمن الغذائي داخل الإطار الواقعي باعتباره أداة لتعزيز سيادة الدولة وحماية مصالحها في نظام دولي تنافسي، هذا التأطير يبرز الأبعاد الاستراتيجية للغذاء، متجاوزا البعد الإنساني إلى علاقة وثيقة بموازين القوى والسيطرة، مما يؤكد ضرورة قراءة الأمن الغذائي في سياق المصالح الوطنية والبيئة الدولية المتغيرة.

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية

ترى هذه النظرية ان الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، كما تنتقد اختزال الأمن في البعد العسكري فقط، معتبرة أن للأمن أبعادا اقتصادية ويتبين:

أولا: الليبرالية الكلاسيكية:

ينتقل هذا الطرح من منظور ضيق يركز على القوة العسكرية إلى رؤية شاملة تشرك عدة فواعل وتركز على البعد المؤسسي والتعاوني، وهذا يعكس تحولا مهما في التفكير السياسي نحو مقاربة أكثر إنسانية واستباقية في معالجة التهديدات المعاصرة.[2]

تتوافق هذه الرؤية الليبرالية الموسعة للأمن مع مفهوم الأمن الغذائي الذي بات ينظر إليه اليوم كعنصر جوهري في الأمن الإنساني فهو أحد دعائم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، غياب الديمقراطية لا يؤدي فقط إلى النزاعات العسكرية، بل كذلك إلى سوء الحوكمة الاقتصادية والفلاحية، وغياب الرقابة على توزيع الموارد، مما ينعكس سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، ما يسمح بهدر الثروات الغذائية أو توجيهها على نحو غير عادل، يمكن تفسير الأمن الغذائي هنا من خلال مناخ التعاون الذي يسود بين الديمقراطيات، حيث تقل

---

[1]– Clapp, Jennifer. *Food*. Polity press, 2012.p.48-52.

[2] – حفياني، شوقي، مرجع سابق، ص45.

النزاعات وتفتح سبل التبادل التجاري في المنتجات الفلاحية والتكنولوجيا الزراعية، مما يعزز الأمن الغذائي عبر الحدود، وخاصة في ظل الأزمات العالمية كأزمات الحبوب والطاقة،[1] من خلال إسقاط أفكار الليبرالية البنيوية على الأمن الغذائي، يتضح أن ترسيخ الديمقراطية لا يقتصر على تعزيز السلام السياسي فقط، بل يمتد ليشكل بيئة حاضنة للتخطيط الغذائي التشاركي، واحترام الحق في الغذاء، وبناء التعاون الدولي.

ثانيا: الليبرالية الجديدة:

يحتل الأمن الغذائي موقعا جوهريا في النظرية الليبرالية الجديدة او النيوليبرالية، التي تؤكد على أهمية المؤسسات الدولية والإقليمية في إدارة التحديات العابرة للحدود، كالفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي. فكما تسعى هذه النظرية إلى "مأسسة الأمن" عبر آليات التعاون المؤسسي، فإنها ترى في المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، وبرنامج الأغذية العالمي(WFP) ، وأطر الشراكة الإقليمية، أدوات قادرة على تنشئة الدول والفاعلين على معايير سلوك غذائي مشترك، يقوم على التعاون، والشفافية، والتوزيع العادل، إن تقليص السيادة المطلقة للدول لصالح المنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف، كما تشير الليبرالية المؤسساتية، ينعكس في المجال الغذائي في شكل تبني سياسات موحدة، أو على الأقل منسقة، لمواجهة الأزمات الغذائية والندرة، مثل الأزمات المرتبطة بالمناخ أو الحروب. كما ينظر إلى هذه المؤسسات كضامنة لعدم تحول الغذاء إلى أداة صراع أو ابتزاز سياسي، عبر وضع قواعد وضوابط تمنع تسييسه وتضمن استقراره.[2]

[1] – بالة، عمار. *التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري–مالي انموذجا–*. درجة دكتوراه، جامعة باتنة1، 2018، ص53.

[2] – مرجع نفسه، ص55.

وبالتالي، فإن الليبرالية الجديدة تدرج الأمن الغذائي ضمن منظومة أمنية أوسع، تدار مؤسسيا، حيث لا ينظر إلى الغذاء كمسألة محلية فقط، بل كقضية أمنية دولية تتطلب آليات جماعية وتعاونية لضمان توافره، الوصول إليه، واستقراره.

المطلب الثاني: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات ما بعد التكوينية

تعتبر النظريات التكوينية او التأملية من أبرز التيارات التي جاءت على أنقاض النظريات التفسيرية في الدراسات الأمنية، حيث تسعى الى تفكيك المعاني المؤسسة للمفاهيم الأمنية وإعادة بنائها والتأمل فيها من جديد:

الفرع الأول: النظرية البنائية

تعتبر البنائية الأمن بناء اجتماعيا ناتجا عن التفاعلات والمعاني التي تخلقها الدول، لا عن تهديدات مادية موضوعية. ظهرت بعد الحرب الباردة كرد على قصور النظريات التقليدية. تركز على أن الهوية والمصلحة والقوة مفاهيم تتشكل عبر التفاعل وليس مسبقا. وفقا لألكسندر وانت، النظام الدولي ليس معطى بل يبنى اجتماعيا، والفوضى ليست طبيعة بل نتيجة تصورات. الأمن بالتالي ليس حقيقة ثابتة بل ناتج عما تصنعه الدول من معان وتصورات[1].

ينطلق المنظور البنائي في تفسير الأمن الغذائي من اعتبار أن بنية النظام الدولي ليست موضوعية وثابتة، بل هي نتاج تفاعلات اجتماعية وفهم ذهني لصناع القرار. فوفقا لهذا التصور، لا تعد الفوضى والسعي وراء القوة حتميات مفروضة، بل انعكاسات لمدركات الدول وتصوراتها، وتمنح البنائية أهمية كبرى للقيم والمعايير الثقافية والهوية الجماعية[2]، تعد البنائية إضافة نوعية لفهم الأمن الغذائي، خاصة في تشخيصها لأثر العوامل غير المادية (كالهوية

[1]– مرجع نفسه، ص62.

[2]– حفياني شوقي، مرجع سابق، ص45.

والثقافة) على السياسات الدولية، إلا أن إفراطها في التركيز على البعد الفكري قد يقلل من شأن القيود المادية (مثل ندرة الموارد)، التي تظل حاسمة في أزمات الغذاء، كما أن فعالية المعايير المشتركة تعتمد على مدى تجذرها في الواقع العملي، وهو ما قد يتعارض مع مصالح الدول النامية.

الفرع الثاني: نظرية التبعية

تعبر نظرية التبعية عن الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي في تامين الموارد الغذائية خاصة الاساسية منها والموارد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينها"[1]، يعكس التعريف المعروض جوهر نظرية التبعية التي ظهرت كرد على مقاربات التحديث الغربية، حيث ترى أن الدول النامية ليست متخلفة بسبب أسباب داخلية بحتة، وإنما لأنها مدمجة في النظام الاقتصادي العالمي بطريقة غير متكافئة تجعلها تابعة للبنى الاقتصادية للدول المتقدمة. وعليه، فإن ضعف الاكتفاء الذاتي الغذائي هو تعبير واضح عن التبعية البنيوية والسياسية.

تدرج قضية الأمن الغذائي ضمن إطار نظرية التبعية من خلال ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالعلاقات التجارية والمالية للدولة، فارتفاع درجة الانكشاف التجاري، كما يعد التركز السلعي في الصادرات مؤشرا آخر على هشاشة الوضع الغذائي، خاصة عندما تقتصر الدولة على إنتاج وتصدير سلعة أو عدد محدود من السلع، ما يجعل قدرتها على استيراد الأغذية خاضعة لتقلبات السوق الدولية. وتزداد تبعية الأمن الغذائي وضوحا في

[1]– هوارية، عباس. *السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر من سنة 2000الى 2014*، درجة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017، ص49.

حال لجوء الدولة إلى الاستدانة الخارجية لتأمين احتياجاتها الأساسية، بما فيها الغذائية، مما يفاقم الأعباء الاقتصادية ويضعف القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]

تقدم نظرية التبعية إطارا تحليليا فعالا لفهم اختلالات الأمن الغذائي في الدول النامية، فمن خلال اعتماد الدول التابعة على استيراد الغذاء وتصدير مواد أولية محدودة، تبرز هشاشتها أمام تقلبات الأسواق العالمية ومنه مما فان تحقيق السيادة الغذائية يبقى مرهونا بتجاوز أنماط التبعية البنيوية.

المطلب الثالث: موقع الامن الغذائي ضمن مقاربات العلاقات الدولية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز موقع الأمن الغذائي ضمن ثلاث مقاربات أساسية، باعتبارها تقدم فهما متنوعا لطبيعة التحديات والسياسات المرتبطة به.

الفرع الأول: المقاربة النقدية

في ضوء التحول المنهجي والمعرفي الذي شهده حقل العلاقات الدولية، يمكن إدراج الأمن الغذائي ضمن انشغالات المقاربات ما بعد الوضعية النقدية، باعتباره مفهوما مركبا يتجاوز التحديدات الكمية والاقتصادية الضيقة التي اعتمدتها النظريات الوضعية التفسيرية. إذ تؤطره هذه المقاربات ضمن سياق "البناء الاجتماعي" للظواهر الدولية، فتمنحه بعدا ثقافيا وهوياتيا ومعياريا، يرتبط بالتصورات الاجتماعية حول الحاجات والمصالح والقيم. ويفهم الأمن الغذائي في هذا الإطار على أنه "نتاج لعملية تفاعل اجتماعي تحكمه السياقات الثقافية والسياسية والمعيارية، مما يجعله خاضعا للتأويل والتشكل وفق المعايير والهويات المختلفة"،

---

[1]– الهام ناصر، "التبعيّة "Dependency– ، الموسوعة السياسيّة، 2017–02–03، تاريخ آخر دخول: 2025–05–30 23:11، متاح على الرابط التالي:

https://political–encyclopedia.org/dictionary/التبعيّة

وهو ما يشكل تحديا للمدرستين الواقعية والليبرالية من خلال "إدخال متغيرات جديدة مثل قضايا الهويات والمصالح والمعايير.

تعكس هذه المقاربة فهما أكثر شمولا للأمن الغذائي، باعتباره ظاهرة اجتماعية–سياسية تتشكل ضمن سياقات متعددة يفرض تبني رؤية نقدية تراعي الأبعاد غير المادية للمسألة، وتقدم مدرسة كوبنهاغن رؤية نظرية متوسعة في الدراسات الأمنية والامن الغذائي على وجه الخصوص:

–تفسير مدرسة كوبنهاغن: قدمت مدرسة كوبنهاغن –بقيادة **باري بوزان**– إسهاما نظريا مهما في تطوير الدراسات الأمنية من خلال اقتراحها توسيع نطاق الأمن ليشمل أبعادا غير عسكرية، وقد جاء هذا التوجه استجابة لظهور تهديدات جديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، مما استدعى مراجعة المفهوم التقليدي للأمن،[1] تميزت مدرسة كوبنهاغن بقدرتها على التوفيق بين التوسيع المفاهيمي للأمن وتنوع مصادر التهديد، دون أن تقصي دور الدولة، ويعد إدراج مواضيع كالأمن الغذائي في هذا الإطار خطوة مهمة نحو فهم مركب للأمن، لا يقتصر على البعد العسكري، بل يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأفراد والمجتمعات، ما يجعلها من أبرز المدارس في تجسير الفجوة بين الأمن التقليدي والحديث.[2]

الفرع الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولا جوهريا في المفهوم الأمني، حيث برزت مقاربة الأمن الإنساني كإطار تحليلي جديد تستند هذه المقاربة إلى ركيزتين أساسيتين: أولوية حماية الأفراد من التهديدات المزمنة (الجوع، المرض، القمع) إضافة الى ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية كشرط لتحقيق الاستقرار.

[1]– دير امينة، مرجع سابق، ص18.

[2] – بالة، عمار، مرجع سابق، ص57.

يعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني باعتباره تعبيرا عن "التحرر من الحاجة"، حيث يعكس تلبية الاحتياجات المادية الأساسية التي لا غنى عنها لضمان كرامة الإنسان واستقراره. وفي هذا الإطار، لا يمكن تحقيق الأمن الإنساني دون توفير الحد الأدنى من الغذاء الكافي والآمن والمستدام، مما يجعل الأمن الغذائي بعدا بنيويا في تحليل التهديدات غير التقليدية. كما أن توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب المرتبطة بحرمان الأفراد من حقهم في الغذاء، نتيجة النزاعات أو السياسات التمييزية أو الكوارث. وبالتالي، فإن إدراج الأمن الغذائي ضمن مقاربة الأمن الإنساني يفرض تجاوز المقاربات الأمنية التقليدية التي تغفل البعد الإنساني، نحو تصور يربط بين التمكين والحماية[1]. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994) سبعة أبعاد متكاملة للأمن الإنساني، يأتي الأمن الغذائي في صميمها كعامل حاسم للاستقرار الاجتماعي والسياسي،[2] من خلال تتبع مختلف الطروحات بدا جليا ان ادراج الامن الغذائي ضمن إطار الامن الإنساني لا يمثل مجرد توسيع للمفهوم بل يعكس ويعكس تحولا عميقا في طريقة فهم التهديدات المعاصرة والاقتراب من الواقع.

الفرع الثالث: مقاربة التحديث

ترى مقاربة التحديث الأمن الغذائي كجزء من مشروع التحول نحو مجتمع حديث، يقوم على إدماج قيم الحداثة الغربية والتقدم العلمي. ويتجاوز المفهوم تطوير الإنتاج ليشمل تغيير الثقافة والمؤسسات. في هذا السياق، يعد الأمن الغذائي مؤشرا على مدى انخراط الدولة في

[1] – كريم، رقولي، أبو بكر بقرار."الامن الإنساني–مقاربة معرفية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، م.6، ع.1، 2023، ص1794.

[2] – دير، امينة، مرجع سابق، ص47.

مسار التحديث، حيث ارتبط في الدول النامية بمشاريع تنموية خارجية تعتمد على التكنولوجيا والخبرة الغربية، ما يعكس تصورا للتنمية كمسار أحادي نحو الحداثة.[1]

[1]- Ekbladh, David. "Modernization Theory." *Encyclopedia of American Military and Diplomatic History*, edited by Oxford University Press, 2013. Tufts University. Accepted manuscript. DOI: 10.1093/acref/9780199759255.001.0001

الفصل الثاني
السياسات الحكومية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يسعى هذا الفصل إلى عرض الإطار العام للتوجهات والسياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق أمن غذائي فعال ناجع.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يركز هذا المبحث على مؤشرات الأمن الغذائي، تطور الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد، وأبرز التحديات البنيوية والاجتماعية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

في السياق الجزائري، تعتمد مجموعة من المؤشرات الأساسية لقياس درجة تحقق الأمن الغذائي، وفقا لما يتماشى مع التحديات الوطنية والإمكانات المتاحة.

حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) لعام 2022، احتلت الجزائر المرتبة 68 عالميا من بين 113 دولة شملها التقييم، حيث بلغت درجتها الإجمالية 58.9 نقطة، يشير هذا التصنيف إلى وجود فجوة متوسطة في ضمان الأمن الغذائي مقارنة بالعديد من الدول، رغم توفر إمكانيات زراعية واقتصادية ومساحات شاسعة قابلة للاستغلال، ويعكس هذا الأداء الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية.[1]

–مؤشر الوصول إلى الغذاء"Access" في الجزائر: يعد الوصول إلى الغذاء بعدا أساسيا للأمن الغذائي، يقاس بمؤشرات بنيوية واقتصادية مثل كثافة شبكة الطرق وطول السكك الحديدية. وتظهر البيانات ضعفا في البنية التحتية للنقل في الجزائر، مما يعيق توزيع الغذاء بشكل فعال.[2]

---

[1] – هميسي، أمينة، مانع خنفر. "واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر." *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، م.10، ع.1، 2023، ص230.

[2] – خطاف، ابتسام، وفايزة محلب. "مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر." *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*، م.6، ع2، 2024، ص85.

والشكل 02 يوضح رسما بيانيا لمؤشر الوصول للغذاء في الجزائر جيدا:

الشكل02: مقارنة كثافة البنية التحتية للنقل في الجزائر والدول المجاورة

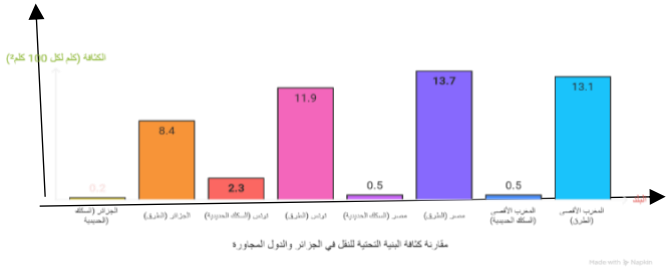

المصدر: خطاف، ابتسام، وفايزة محلب. "مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر." *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*، م.6، ع2، 2024، ص85.

يوضح الشكل 02 تفاوت البنية التحتية للنقل بين الجزائر والدول المجاورة، من خلال مؤشرين أساسيين: كثافة السكك الحديدية وكثافة الطرق (لكل 100 كلم²). ويلاحظ أن الجزائر تسجل نسبة متوسطة في الطرق (8.4) لكنها ضعيفة جدا في السكك الحديدية (0.2)، مما يشير إلى تركز الاعتماد على النقل الطرقي دون تعزيز شبكة السكك الحديدية التي تعد وسيلة أكثر استدامة وكفاءة في دعم سلاسل الإمداد الغذائي.

تبرز هذه المعطيات أهمية تطوير البنية التحتية للنقل في الجزائر، خصوصا شبكات السكك الحديدية، كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي. كما يعد توفر وسائل النقل عاملا حاسما في ضمان التوزيع الجغرافي الفعال للغذاء وتقليص الفجوات بين المناطق.

-مؤشر وفرة الغذاء:

الشكل03: مؤشرات توافر الغذاء المدرجة في قياس الامن الغذائي

المصدر: خلايفة، صدام حسين، احمد سلامي. "دراسة مؤشرات توافر الغذاء وأثرها على قياس الامن الغذائي في الجزائر"*مجلة اقتصاد المال والاعمال*، م.8، ع.2، 2024، ص100.

يشمل المخطط الموضح في الشكل03 ابرز مؤشرات توفر الغذاء لقياس أي امن غذائي في أي دولة في العالم والمتمثلة في ست مؤشرات يمكن تسليط الضوء على أهمها فيما يلي:

-مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية(%):

الشكل04: منحنى بياني يوضح متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية (%)

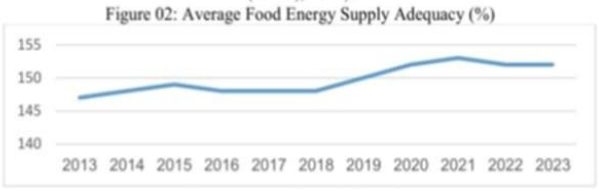

المصدر: Fella SERRADJ, Mohamed GHERDI, "Food Safety as a pillar of Food Security(The Case of Algeria) ", *REVIEW OF ECO RESEARCH*, vol(19), N°(02), 2024, pp.50.

يعبر مؤشر توافر الغذاء عن مستوى الإمدادات الغذائية المتاحة على المستوى الوطني، ويعد من المؤشرات الأساسية لقياس وضع الأمن الغذائي. فقد ارتفع من 147% عام 2013 إلى 149% عام 2015، ثم انخفض بشكل طفيف ليستقر عند 148% خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2018. بعد ذلك، شهد تحسنا تدريجيا حتى بلغ 153% عام 2021، قبل أن يتراجع قليلا إلى 152% في عامي 2022 و2023، ويظهر هذا التطور ارتفاعا تدريجيا في كفاية الإمدادات الغذائية، مما يعكس تحسنا في مدى توافر الغذاء على المستوى القومي[1].

يعكس تطور مؤشر توافر الغذاء المبين في الشكل04 تحسنا تدريجيا في قدرة الدولة على توفير الإمدادات الغذائية، ما يدل على جهود ملموسة في تعزيز الأمن الغذائي ومع ذلك، فإن التذبذب الطفيف في بعض الفترات يبرز الحاجة إلى تعزيز الاستقرار والاستدامة في الإنتاج والتوزيع، خاصة في ظل تحديات اقتصادية ومناخية قد تؤثر على هذا التوفر مستقبلا.

[1]- Serradj, Fella, and Mohamed Gherdi. "Food Safety as a Pillar of Food Security (The Case of Algeria)." *Review of Eco Research,* vol. 19, no. 2, 2024, pp.50.

-متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية:يعد هذا المؤشر أحد الأدوات التي تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لقياس مستوى الأمن الغذائي على المستوى الفردي. حيث يعتمد على:

_حساب متوسط توزيع إمدادات الطاقة الغذائية (بالسعرات الحرارية) بين أفراد المجتمع مراعاة الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية حسب الفئات العمرية المختلفة وتعتمد منهجية المؤشر على معايير علمية دقيقة لتقييم كفاية التغذية على مستوى الأفراد، مما يجعله أداة فعالة لرصد حالة الأمن الغذائي واتخاذ القرارات المستنيرة في هذا المجال.

-مؤشر الاستقرار الغذائي في الجزائر: تتأثر استقرارية الإمدادات الغذائية بمؤشرين رئيسيين: مؤشرات الصدمات (مثل تقلبات الأسعار) ومؤشرات قابلية التأثر بها. وخلال الفترة بين 1998 و2014، بقيت تقلبات أسعار الغذاء محليا محدودة، حيث تراوحت ما بين 7.7% و134%، وذلك نتيجة السياسات الحكومية التي ركزت على ضبط أسعار السلع الأساسية ودعمها.[1]ورغم تحسن الأوضاع الأمنية وتراجع أعمال العنف بعد سنة 2000، إلا أن مؤشر الاستقرار السياسي ظل ضعيفا، حيث لم يتجاوز 1.34% خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2018، ما قد يؤثر سلبا على إمكانية إيصال الغذاء إلى المناطق النائية والريفية.

يمثل الأمن الغذائي تحديا عالميا ملحا، خاصة في الجزائر، حيث يتأثر بعوامل ديموغرافية وسياسية وتنظيمية، تشمل النمو السكاني، عدم الاستقرار، فشل السياسات الزراعية، وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة.[2]

يظهر استقرار الإمدادات الغذائية أنه ليس مسألة اقتصادية فقط، بل نتاج عوامل متعددة، ويتطلب أمن غذائي مستدام استراتيجيات شاملة تعالج ضعف البنية التحتية وتراجع الاستثمار، إلى جانب الدعم الحكومي.

[1] – بوبكير، آمال، مرجع سابق، ص423.

[2] – بوخامة، رميساء، خلود عبداوي، مرجع سابق، ص27.

-مؤشر الجودة والسلامة: يقيس مؤشر الجودة والسلامة الغذائية (54.7 نقطة) جملة من العوامل المرتبطة بمعايير السلامة وجودة المنتجات الغذائية في الجزائر، حيث يعبر هذا المؤشر عن درجة الموثوقية في الأغذية المتوفرة ومدى مطابقتها لشروط الصالحية للاستهلاك البشري.[1]

المطلب الثاني: الإنتاج الغذائي بالجزائر

يتيح المطلب تحليلا للإنتاج الوطني

الفرع الأول: الإنتاج الزراعي

-الحبوب: غير أن إنتاج الحبوب شهد تذبذبا كبيرا، حيث انخفض من 41.9 مليون قنطار عام 2022 إلى 9.5 مليون قنطار عام 2023، بنسبة تراجع بلغت 77.21%، مما يعكس تحديات كبيرة تتعلق بالتغيرات المناخية وكفاءة الإنتاج. ويستدعي ذلك تعزيز الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة لضمان استقرار الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي،[2] يكشف تطور الزراعة الجزائرية عن مفارقة بين النمو الاقتصادي الظاهري وهشاشة الإنتاج، إذ يظهر تراجع إنتاج الحبوب عام 2023 تحديات هيكلية عميقة لا يحلها التمويل وحده، مما يبرز الحاجة لإصلاحات شاملة في البنية الإنتاجية والسياسات الفلاحية.

-الاعتماد المفرط على العوامل المناخية ومحدودية تأثير السياسات الداعمة في تعزيز المرونة الإنتاجية والحاجة إلى تحول استراتيجي من سياسات الدعم إلى استثمارات ذكية في البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة

[1]- BENKHEZNADJI, Amina. "The Food Security in Algeria: An Analytical Study during the Period 2015–2022." *Journal of Development Research and Studies*, vol. 11, no. 1, 2024, P.485.

[2] – يطو، رزيقة. *"الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020-2023: واقع وتحديات."* مجلة السياسة العالمية، م.8، ع.2، 2024، ص468.

-الخضر: تعد الخضر مكونا أساسيا في الإنتاج الفلاحي وسلة الغذاء، لدورها في توفير عناصر غذائية مهمة، ما يجعلها محورية في تحقيق الأمن الغذائي. ويشكل تحليل إنتاجها وفق المنهج الكمي خطوة ضرورية لفهم تطور القطاع الزراعي في الجزائر.وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات الرسمية إلى تراجع ملحوظ في إنتاج الخضر بين سنتي 2021 و2023، حيث يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع إنتاج محاصيل محورية مثل البطاطا والبصل. فقد بلغ إنتاج البطاطا حوالي 43.6 مليون قنطار سنة 2021، لينخفض إلى 38.5 مليون قنطار سنة 2022، في حين تراجع إنتاج البصل من 17.1 مليون قنطار سنة 2021 إلى 15.2 مليون قنطار سنة 2022، وذلك وفقا لما ورد في التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2022-2023).

حققت الجزائر اكتفاء ذاتيا مقبولا في إنتاج الخضر، لكن التراجع الدوري يهدد استقرار الأمن الغذائي مع تزايد الطلب. وفي إطار المقاربة الاستشرافية، دعمت الدولة الزراعة الصحراوية، مما أدى إلى نتائج مهمة، أبرزها بلوغ نسب اكتفاء ذاتي بين 98% و100% في محاصيل كالبطاطا، بفضل الاستثمارات وتوسيع المساحات المزروعة.[1]

رغم التقدم في إنتاج بعض المحاصيل، لا تزال الجزائر عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مواد كالسكر والزيوت، بسبب افتقارها للظروف المناخية المناسبة، مما يفرض استيرادها، ويبرز ذلك تحديات الأمن الغذائي التي تتجاوز وفرة الإنتاج، لتشمل استدامته وتنوعه، ما يستلزم سياسات زراعية مرنة ومبتكرة في مواجهة التغيرات المناخية والضغوط السكانية.

وقد شهدت قيمة إنتاج هذه المحاصيل نوعا من الاستقرار النسبي، مع تسجيل تراجع ملحوظ خلال سنوات 2006، 2007 و2009، حيث بلغ الإنتاج على التوالي 2,627,900 قنطار، 2,688,920 قنطار و3,999,863 قنطار، غير أن سنة 2008 عرفت انتعاشا طفيفا في حجم

[1] – يطو، رزيقة، نفس المرجع والصفحة.

الإنتاج بلغ 5,288,360 قنطار، ويعزى هذا التذبذب إلى عدة عوامل منها القيود التي مست سلسلة التوريد برمتها، بما في ذلك المنتجين، المصنّعين، ووسائل النقل، فضلا عن صعوبات الاستيراد والتصدير، وضعف التنسيق بين الفلاحين ومراكز التحويل، إلى جانب تأثيرات التغيرات المناخية وتفاوت مستويات تساقط الأمطار.

من جهة أخرى، عرفت زراعة الطماطم الصناعية تطورا ملفتا خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019، إذ ارتفع الإنتاج من 9,323,210 قنطار سنة 2013 إلى 13,299,370 قنطار سنة 2015، رغم أنه سجل تراجعا طفيفا في سنتي 2016 و2017 ليصل إلى 12,801,798 قنطارا و12,554,567 قنطارا على التوالي، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 0.03% و0.05% مقارنة بسنة الذروة 2015. ثم عاود الإنتاج الارتفاع سنة 2019، حيث بلغ 17,817,879 قنطارا، وذلك رغم الظروف المناخية الصعبة وعلى رأسها الجفاف.

ويعزى هذا التحسن إلى توسعة المساحات المزروعة التي انتقلت من 16,000 هكتار سنة 2013 إلى أكثر من 26,000 هكتار سنة 2021، بالإضافة إلى اعتماد تقنيات حديثة في الزراعة، على غرار أنظمة الري الخاصة، واستعمال البيوت البلاستيكية، لا سيما في المناطق الجنوبية الشرقية كولايات بسكرة والوادي. كما تم تقليص مدة تسليم المنتجات من قبل الفلاحين إلى المحولين، من ستة أشهر إلى شهر ونصف كحد أقصى، وهو ما ساهم في تحسين المردودية على مستوى حلقات الإنتاج والتحويل،[1] علاوة على ذلك، تم اعتماد نظام دعم مالي لفائدة الفلاحين والمحوّلين في قطاع الطماطم الصناعية، حيث يمنح الفلاح الذي يمتلك عقد تحويل مع أحد المصانع هامش ربح يقدر بـ 4 دج عن كل كيلوغرام من الطماطم، في حين يتحصل المحول الصناعي على هامش ربح يقدّر بـ 1.5 دج عن كل كيلوغرام يتم تحويله. إلا أن هذه الإجراءات تبقى محدودة وغير معمّمة على جميع المنتجين، إذ لا يزال معظم الفلاحين يعتمدون

[1] – بلورغي، نادية، مرجع سابق، ص50.

أساليب زراعية تقليدية، ما يؤثر على فعالية قطاع المحاصيل الصناعية ككل، رغم النمو الملحوظ في إنتاج بعض المحاصيل الصناعية بالجزائر، خاصة الطماطم، بفضل التوسع الزراعي والتحديث التقني، إلا أن القطاع يواجه تحديات كالتذبذب الإنتاجي وضعف التنسيق والتأثر بالتغيرات المناخية. لذا، يتطلب تعزيز الاستقرار تبني سياسات داعمة تشمل تحسين البنية التحتية والتكيف المناخي وتعميم التقنيات الحديثة.

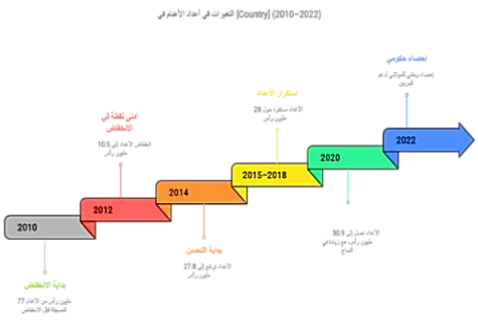

الشكل05: التطور الكمي في اعداد رؤوس الأغنام(2010-2022)

المصدر: هميسي، أمينة، ومانع خنفر. *"واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر."* مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م.10، ع.1، 2023، ص230.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

-الأغنام:

يعكس تطور أعداد رؤوس الأغنام في الجزائر بين 2010 و2022 تذبذبا حادا في أداء قطاع الثروة الحيوانية، حيث شهدت البلاد ذروة إنتاج بـ77 مليون رأس عام 2010، تلتها أزمة حادة في 2012 بانخفاض إلى 10.5 مليون بسبب شح المياه وضعف الدعم البيطري. تعافت الأعداد تدريجيا بدءا من 2014 لتبلغ 27.8 مليون، ثم استقرت بين 2015 و2018، وصولا إلى 30.9 مليون رأس في 2020 مع تحسن نسبي في الدعم والإرشاد. وقد تم في 2022 تنفيذ إحصاء شامل لتحديث بيانات الثروة الحيوانية وتوجيه السياسات بشكل أدق.[1]

[1] – هميسي، أمينة، مانع خنفر، ص ص230-231.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن تطور أعداد الأغنام في الجزائر يعكس تأثر القطاع بمجموعة من العوامل البنيوية والظرفية، وهو ما يتطلب مقاربة شاملة تعالج إشكالات التمويل، البنية التحتية، والتكوين المهني للمربين، إلى جانب تعزيز المتابعة البيطرية والرقابة الصحية.

-الابقار: عرف تطور عدد رؤوس الأبقار في الجزائر مسارا تصاعديا متباينا؛ إذ سجل نمو بطيء بين 2000 و2010، بزيادة تقارب 152 ألف رأس. تسارع النمو بين 2011 و2016، متجاوزا حاجز المليونين سنة 2014، وبلغ الذروة سنة 2016 بـ2.15 مليون رأس، ما يعكس نجاحا نسبيا في برامج الدعم الزراعي. أما الفترة من 2017 إلى 2021، فتميزت باستقرار نسبي بين 1.8 و2 مليون رأس، مما يشير إلى توازن بين قدرات الإنتاج ومتطلبات السوق والموارد المتاحة. [1]

بلغ عدد رؤوس الأبقار في الجزائر سنة 2024 حوالي 1.7 مليون رأس، ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بذروة الإنتاج التي بلغت 2.15 مليون رأس سنة 2016. ويمكن ربط هذا التراجع النسبي بعدة عوامل، منها المتغيرات الاقتصادية، والتغيرات المناخية، إضافة إلى تقليص الدعم الموجه لبرامج التربية الفلاحية[2].

تظهر هذه الإحصائيات أن الجزائر حققت تطورا ملحوظا في إنتاج الأبقار، غير أن التراجع الطفيف في السنوات الأخيرة يدعو إلى إعادة تقييم السياسات الزراعية لتحقيق استدامة أمنها الغذائي. الاستثمار الذكي في الزراعة والرعي يجب أن يكون خيارا استراتيجيا لا ظرفيا. ، والشكل 06 يوضح المعطيات كالآتي:

[1] – زيادي، عادل، ليلى شيخة. "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000–2021. مجلة اقتصاد المال والاعمال، م.9، ع.1، 2024، ص 244.

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(FAO) إعداد رؤوس الأبقار في البلدان المغاربية.2024 .

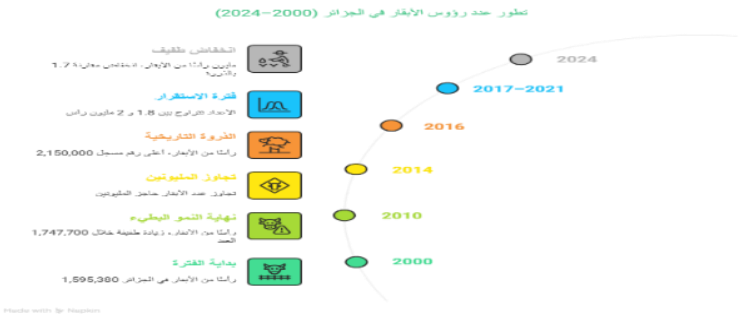

الشكل06: تطور عدد رؤوس الابقار في الجزائر(2000-2024)

المصدر: زيادي، عادل، ليلى شيخة. "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2021. مجلة اقتصاد المال والاعمال، م.9، ع.1، 2024، ص 244. ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(FAO) إعداد رؤوس الأبقار في البلدان المغاربية.2024 .

شهد عدد رؤوس الأبقار في الجزائر تطورا متذبذبا بين 2000 و2024، مع نمو ملحوظ في منتصف العقد الثاني، يليه تراجع في السنوات الأخيرة، ما يكشف هشاشة القطاع أمام التغيرات المناخية والضغوط الاقتصادية، ويؤكد الحاجة إلى مراجعة سياسات الدعم لضمان استدامته في إطار تحقيق الأمن الغذائي.

-الماعز:

شهد إنتاج الماعز في الجزائر تذبذبا ملحوظا بين 2000 و2021، مع اتجاه عام نحو الارتفاع، خاصة بعد 2010، بفعل سياسات التنمية الفلاحية. بلغ أعلى إنتاج سنة 2014 بـ5,103,000 رأس، وأدناه سنة 2008 بـ375,160 رأس. بين 2000 و2010، اتسم الإنتاج بالتقلب، ثم عرف نموا متسارعا بين 2014 و2021 رغم بعض التراجعات. قدر متوسط الإنتاج بنحو 3,027,000 رأس، مع تفاوت واضح بين السنوات، مما يعكس حساسية القطاع للظروف المناخية ومستوى الدعم.[1]

[1] - زيادي، عادل، ليلى شيخة، مرجع سابق، ص 247.

رغم التقلبات، يظهر إنتاج الماعز اتجاها تصاعديا عاما، لكنه يحتاج إلى سياسات أكثر استقرارا لتحسين الكفاءة وتجنب الانخفاضات المفاجئة.

الشكل07: مستويات انتاج الماعز في الجزائر(2000-2021)

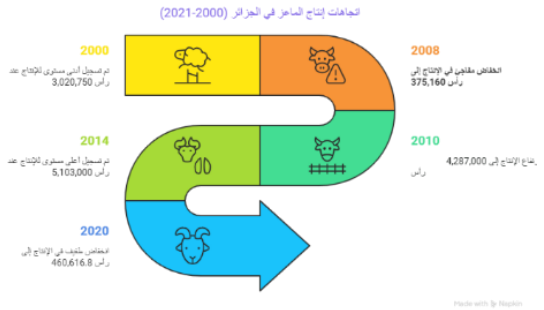

المصدر: زيادي، عادل، ليلى شيخة. "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2021. مجلة اقتصاد المال والاعمال، م.9، ع.1، 2024، ص247.

الشكل يعكس مسار إنتاج الماعز في الجزائر تحسنا عاما رغم التذبذبات، ما يدل على مرونة القطاع وإمكاناته، لكنه يظل هشا أمام الأزمات المناخية وضعف السياسات الداعمة.

-الابل:

الشكل08: تطور انتاج الابل في الجزائر(2012-2020)

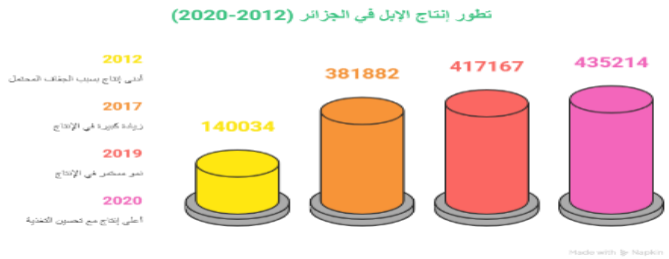

المصدر: هميسي، أمينة، ومانع خنفر. *"واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر."* مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م.10، ع.1، 2023، ص240.

تطور إنتاج الإبل في الجزائر: شهد إنتاج الإبل في الجزائر تذبذبا واضحا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2020، إذ بلغ أدنى مستوياته سنة 2012 بنحو 140,034 رأسا، ثم أخذ في

الارتفاع التدريجي في السنوات التالية، ليصل إلى 381,882 رأسا في سنة 2017، و417,167 رأسا في سنة 2019. وفي سنة 2020، بلغ الإنتاج 435,214 رأسا، أي بزيادة قدرها 4.34% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى تحسين نمط التغذية، حيث وصلت الكمية اليومية من الأعلاف إلى 4 كغ لكل رأس،[1] يعكس تطور إنتاج الإبل في الجزائر خلال هذه الفترة حسب الشكل قدرة هذا القطاع على التعافي والتكيف مع الظروف الصعبة، مدفوعا بتحسين أنماط الرعاية وتغذية القطيع، غير أن القراءة الكمية وحدها لا تكفي، إذ تبرز الحاجة إلى مقاربة تنموية أكثر عدالة، تضمن توزيع الموارد بشكل منصف وتعزز الاستقرار المعيشي للمربين، بما يجعل من الإبل موردا استراتيجيا مستداما في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

-مستخلصات الإنتاج الحيواني: يقصد بالإنتاج الحيواني المنتوجات المستخلصة او المشتقة من انتاج الماشية ذاتها على سبيل المثال: اللحوم الحمراء والبيضاء، الصوف، العسل، بالقنطار والحليب باللتر والبيض بالوحدة او البيضة، ونمثل هذه المنتجات الأساس الغذائي في الجزائر والشكل الموالي يوضح:

الشكل09:الإنتاج الحيواني في الجزائر(2010-2020)

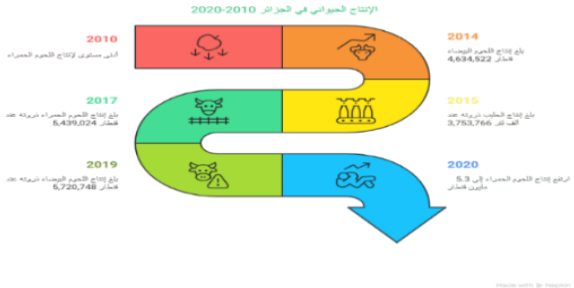

المصدر: هميسي، أمينة، ومانع خنفر. *"واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر."* مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م.10، ع.1، 2023، ص241.

[1] – هميسي، امينة، مانع خنفر، مرجع سابق، ص240.

_اللحوم الحمراء: سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكمية المنتجة، حيث قدرت زيادة إنتاجها خلال السنوات 2010–2020 بـ 326%، وهو ما يعادل 4,065,018 قنطار، وهذا يدل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة وتوفيرها لجميع المواطنين وعدم اللجوء إلى الاستيراد. سجلت أدنى قيمة سنة 2010 بـ 1,243,816 قنطار، ثم استمرت في الارتفاع، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 5,439,024 قنطار، ثم انخفضت سنتي 2018 و2019 في حدود 5.29 مليون قنطار، لترتفع سنة 2020 إلى 5.3 مليون قنطار، مسجلة زيادة قدرها 0.32%. [1]

_اللحوم البيضاء: شهدت اللحوم البيضاء ارتفاعا مستمرا في إنتاجها، إذ تعد من المواد الأساسية للمواطن الجزائري. لذلك، يسجل إنتاجها زيادات ملحوظة من سنة إلى أخرى، ضمن إطار برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة. فقد بلغ الإنتاج سنة 2014 حوالي 4,634,522 قنطار، ثم ارتفع ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2019 بـ 5,720,748 قنطارا، قبل أن ينخفض مجددا سنة 2020 إلى 5.4 ملايين قنطار. ومع ذلك، فقد حقق معدل نمو إيجابي عام يقدر بـ 71.77% خلال عشر سنوات.[2]

_ الحليب: رغم الزيادة في عدد الأبقار، إلا أنه لا يزال يسجل عجزا على مستوى السوق الوطنية، مما يجبر الدولة على استيراده بكميات كبيرة لتغطية الطلب المحلي. ويعزى هذا إلى انخفاض الكميات المنتجة، حيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة (2010–2014) نحو 3,113,588 ألف لتر، ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 بـ 3,753,766 ألف لتر، بمعدل زيادة بلغ 20.56%. إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، إذ انخفض متوسط الإنتاج إلى 3,480,163 ألف لتر خلال السنوات (2016–2020)، ويرجع ذلك إلى تراجع عدد الأبقار

[1] – هميسي، امينة، مانع خنفر، مرجع سابق، ص241.

[2] – زقاي، وليد. "أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر." *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، م.13، ع.1، 2020، ص26.

الحلوب، كما يقدر أن حوالي 20% فقط من الملبنات تعمل بكامل طاقتها، ومعظمها ملبنات عمومية، في حين تعمل 80% من الملبنات بأقل من 50% من قدرتها الإنتاجية.[1]

رغم برامج الدعم والتحفيز لتطوير إنتاج الألبان في الجزائر، يبقى الإنتاج المحلي غير كاف لتغطية الطلب، إذ تستورد نحو 60% من الحليب كمادة مسحوق. ويسجل قطاع الألبان نموا سنويا بنحو 20%، ما يعكس فجوة هيكلية بين الإنتاج والاستهلاك.

_البيض: خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، فقد سجل عجزا قدر بـ13.52%، تخللته بعض الارتفاعات، مثل سنة 2010 التي بلغ فيها الإنتاج 7,134,379 ألف وحدة، قبل أن ينخفض إلى 6,060,558 ألف وحدة سنة 2013. ثم عاد للارتفاع مجددا ليصل إلى 6,691,912 ألف وحدة سنة 2016، لكن هذا الارتفاع لم يستمر، إذ انخفض سنة 2018 إلى 6,257,971 ألف وحدة، قبل أن يعود للارتفاع سنتي 2019 و2020 ليسجل متوسطا قدره 6,305,517.5 ألف وحدة[2].

تظهر بيانات الإنتاج الحيواني في الجزائر تفاوتا بين اللحوم، التي شهدت تحسنا كميا، وبين الحليب والبيض اللذين يعانيان هشاشة بنيوية، ما يكشف خللا في توجيه الموارد وتكامل السياسات، ويستدعي إصلاحا يركز على الكفاءة والاستدامة لتحقيق أمن غذائي متوازن.

تشير البيانات بين 2013 و2022 إلى وجود فجوة غذائية مزمنة في الجزائر، ناجمة عن خلل بنيوي يتمثل في الفارق الكبير بين الواردات والصادرات الغذائية. وتعكس الأرقام اعتمادا مفرطا

[1] – نفس المرجع والصفحة.

[2]- Italy. *Food and Agriculture Organization of the United Nations.* Op.cit.

على الاستيراد، حيث تراوحت قيمة الواردات الغذائية بين 7.6 و10.4 مليار دولار سنويا، ما يدل على ضعف الإنتاج المحلي وعجزه عن تغطية الطلب الداخلي..[1]

تشير البيانات إلى ضعف واضح في أداء الصادرات الغذائية الجزائرية، بمتوسط سنوي أقل من 500 مليون دولار، ما يعكس محدودية القيمة المضافة والتنافسية. وقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الغذائية، التي بلغت ذروتها بأكثر من 10 مليار دولار في 2014 و2022، وبقيت فوق 7 مليارات خلال أغلب الفترة. كما ظل معدل تغطية الصادرات للواردات منخفضا جدا، بين 2.56% و6.47%، مما يعكس هشاشة هيكلية في الأمن الغذائي واستدامة التبعية الغذائية. [2]

تشير المعطيات إلى هشاشة المنظومة الغذائية في الجزائر، نتيجة ارتفاع الواردات الغذائية وضعف الصادرات، مما يعكس تبعية مقلقة لعائدات النفط وتفاقم الفجوة الغذائية.

يستخلص من الواقع أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب رؤية تنموية شاملة تثمن الإنسان والموارد، لا مجرد أرقام. ويمثل قرار استيراد مليون رأس من الماشية لعام 2025 دليلا على الفجوة الغذائية في قطاع اللحوم الحمراء، خاصة في ظل الطلب المتزايد خلال المناسبات. ويعكس القرار الرئاسي – المتضمن تحديد الأسعار وتكفل الدولة بالاستيراد – استجابة لأزمة السوق وارتفاع الأسعار الذي أضعف القدرة الشرائية للمواطنين.[3]

---

[1]- Lamraoui, Salim. "The Reality of the Food Gap and the Challenges of Food Security in Algeria: An Analytical Study of the Implications of Agricultural Policies Followed Since 2001." *Journal of Alafak for Economic Studies*, vol. 9, no. 1, 2024, P.265.

[2]- Lamraoui, Salim, Ibid, p.273.

[3] – "رئيس الجمهورية يأمر بإطلاق استشارة دولية لاستيراد مليون رأس من الماشية تحسبا لعيد الأضحى." وكالة الأنباء الجزائرية, وكالة الأنباء الجزائرية، 9 مارس 2025. الرابط.

https://www.aps.dz/ar/algerie/176840-2025-03-09-17-32-55

وقد اعتبر القرار مكسبا لحماية القدرة الشرائية والثروة الحيوانية، عبر تحقيق توازن العرض والطلب، مع الإشارة إلى أن إشراك التعاونيات العمومية يعزز تنظيم السوق ويحد من المضاربة.[1] يعكس قرار استيراد مليون رأس ماشية هشاشة الإنتاج الحيواني في الجزائر، ويؤكد ضرورة إصلاح السياسات الفلاحية وتعزيز الاستثمار المحلي لتحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي مستدام بعيدا عن التبعية.

المبحث الثاني: التشريعات والبرامج المعتمدة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى كفاءة هذه الأطر في تحقيق أمن غذائي مستدام في ظل التحديات المختلفة.

المطلب الأول: الأطر التشريعية والمؤسسية الموجهة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر

في السياق الجزائري، يعد بناء منظومة قانونية وتنظيمية رصينة شرطا جوهريا لضمان استمرارية الجهود في مجال الإنتاج الزراعي وتوزيع الموارد، خصوصا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة.

الفرع الأول: الإطار التشريعي للأمن الغذائي في الجزائر

يمثل الإطار القانوني او التشريعي أداة تنظيمية لضبط السياسات الزراعية وتحديد مسؤوليات الفاعلين في مجال الأمن الغذائي، وقد تبنت الجزائر جملة من التشريعات لتنظيم استغلال الموارد وتعزيز الإنتاج ضمن رؤية وطنية مستدامة.

-القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008: التوجيه الفلاحي يمثل القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008 الإطار التشريعي المنظم للتنمية الفلاحية في

[1] – "استيراد مليون رأس من الأضاحي: قرار هام لفائدة المواطن ولحماية الثروة الحيوانية." وكالة الأنباء الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، 10 مارس 2025. تم الدخول يوم 2025/6/3، الرابط.
https://www.aps.dz/ar/societe/176887-2025-03-10-17-31-25

الجزائر، وقد جاء في سياق مراجعة شاملة لسياسات الدولة الفلاحية بهدف تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وضمان تنمية فلاحية مستدامة وشاملة.

ينص هذا القانون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل مرتكزات السياسة الفلاحية في الجزائر، منها تعزيز دور الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وترقية الفلاحة كقطاع منتج واستراتيجي داخل الاقتصاد الوطني، وتثبيت السكان في المناطق الريفية عبر توفير شروط التنمية المتوازنة والمستدامة.

كما يعنى القانون بوضع آليات فعالة لحماية الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي والمياه، من خلال تشجيع الاستخدام العقلاني والمستدام لها. ويشدد على ضرورة دعم الدولة للفلاحين، لا سيما صغار المنتجين، عبر أدوات الدعم المالي والتقني، وتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم السوق الفلاحية.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يتبنى القانون تعريفا شاملا يربطه بالحق في الحصول الدائم والمنتظم على غذاء كاف، سليم ومعد، بما يضمن لكل فرد القدرة على التمتع بحياة صحية ومنتجة. ويظهر هذا التعريف البعد الحقوقي والإنساني للأمن الغذائي، باعتباره أحد عناصر الأمن الإنساني الشامل[1].

يعكس القانون رقم 08-16 تطورا نوعيا في مسار بناء سياسة فلاحية قائمة على أسس مستدامة، ويعد منطلقا رئيسيا لفهم كيفية تأطير الدولة للأمن الغذائي تشريعيا ومع ذلك، فإن تتبع المسار التشريعي يستدعي النظر في القوانين المكملة التي جاءت لاحقا لتدعيم هذا التوجه، بما يعكس استمرارية الاهتمام الرسمي بتحقيق السيادة الغذائية.

[1] – الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتعلق بالتنمية الفلاحية. *الجريدة الرسمية*، العدد 46، المطبعة الرسمية، 2008.

-القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أغسطس 2010: شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة

يعد القانون رقم 10-03 الصادر في 15 أغسطس 2010 إطارا تشريعيا أساسيا ينظم شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في الجزائر، يهدف هذا القانون إلى تعزيز استغلال الأراضي الفلاحية بشكل فعال ومستدام، من خلال تحويل حق الانتفاع إلى نظام الامتياز، مما يتيح للمستفيدين استغلال الأراضي لمدة طويلة تصل إلى 40 سنة قابلة للتجديد، وفقا لشروط محددة تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ينص القانون على ضرورة احترام المستفيدين لدفتر الشروط الذي يحدد الالتزامات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج، ويمنح الدولة الحق في إلغاء الامتياز في حالة الإخلال بهذه الالتزامات، كما يتيح القانون إمكانية نقل حق الامتياز إلى الورثة أو التنازل عنه، وفقا لإجراءات قانونية محددة، مما يساهم في استقرار الاستغلال الفلاحي وضمان استمراريته[1].

يعتبر هذا القانون خطوة مهمة في إطار إصلاح العقار الفلاحي في الجزائر، حيث يسعى إلى تشجيع الاستثمار الفلاحي وتحسين الإنتاجية، مع الحفاظ على الطابع العمومي للأراضي الفلاحية[2].

يعد القانون رقم 10-03 خطوة تشريعية مكملة للجهود السابقة في تنظيم المجال الفلاحي، حيث ركز بشكل خاص على تثمين الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، عبر تحديد آليات الاستغلال العقلاني والمنتج لها، ويبرز من خلاله التوجه نحو ترسيخ منطق

[1] – الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. المطبعة الرسمية، 2010.

[2] – الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "قانون رقم 10-03 مؤرّخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة." اطلع عليه بتاريخ 31 ماي 2025. الرابط.
madr.gov.dz

الحوكمة العقارية الفلاحية ضمن منظور التنمية المستدامة. غير أن هذا القانون، ورغم أهميته، لا يشكل الإطار التشريعي النهائي، بل يندرج ضمن سلسلة إصلاحات متتابعة، ستتضح ملامحها أكثر مع القوانين اللاحقة التي تسعى إلى ضمان فعالية التطبيق وتعزيز العدالة في توزيع واستغلال الأراضي.

-المرسوم التنفيذي رقم 24-241 المؤرخ في 22 يوليو 2024: كيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل، يعد المرسوم التنفيذي رقم 24-241 لسنة 2024 خطوة تشريعية مهمة في إطار دعم الإنتاج الوطني وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، من خلال تنظيم عملية جمركة العتاد الفلاحي المستعمل، يهدف هذا المرسوم إلى تمكين الفلاحين والمستثمرين من الاستفادة من معدات مستعملة مستوردة بتكاليف أقل، مع احترام معايير الجودة والسلامة، مما يسهم في عصرنة وسائل الإنتاج وتحسين المردودية الفلاحية.

ينص المرسوم على جملة من الشروط الفنية والإدارية لاستيراد العتاد الفلاحي المستعمل، منها ألا يتجاوز عمر المعدات المستوردة سبع سنوات، وأن تكون في حالة صالحة للاستعمال. كما يشترط المرسوم الحصول على شهادة تأهيل تسلم من طرف المدير المكلف بالصناعة في الولاية المعنية، وتوثيق حالة التشغيل الجيدة لهذه المعدات من طرف هيئة تقييم المطابقة معتمدة من طرف الهيئة الجزائرية للاعتماد "ألجيراك".

يعتبر هذا المرسوم استجابة فعلية لمطالب المهنيين في القطاع الفلاحي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المعدات الجديدة وعجز العديد من الفلاحين عن اقتنائها. كما يندرج هذا التدبير ضمن رؤية الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، من خلال خفض كلفة الإنتاج وتعزيز إمكانيات الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين، في الوصول إلى وسائل العمل

الحديثة، بما ينسجم مع توجهات السياسة الفلاحية الجديدة التي تقوم على تنمية مستدامة وموجهة نحو النتائج[1].

يمثل المرسوم آلية براغماتية لتعزيز ولوج الفلاحين لوسائل الإنتاج، عبر التخفيف من الأعباء الجمركية، بما يوازن بين متطلبات التنمية الفلاحية والإمكانات الواقعية للقطاع.

الفرع الثاني: المؤسسات الحكومية والمالية المعنية بتحقيق الامن الغذائي

يلعب التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمالية دورا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير السياسات، وتوفير الدعم اللوجستي والمالي، وضمان استدامة الإنتاج الفلاحي، ويمكن التطرق إلى أهم الفاعلين الرسميين وفقا لما يلي:

أولا: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري MADR

تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفاعل الحكومي المركزي في صياغة وتنفيذ السياسات الفلاحية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تعمل الوزارة على تطوير القطاع الفلاحي من خلال تنويع العرض الفلاحي، رفع المساهمة في النمو، تقليص الواردات، وتوفير منافذ للأسواق الدولية، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

في هذا السياق، أطلقت الوزارة برامج تهدف إلى توسيع المساحات المسقية، زيادة الإنتاج في المحاصيل الاستراتيجية، وترشيد استخدام الأراضي والمياه .كما تشجع على دعم

[1] – الجزائر، الأمانة العامة للحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 24–241 المؤرخ في 22 يوليو 2024 الذي يحدد كيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل. *الجريدة الرسمية*، العدد 50، المطبعة الرسمية، 2024.

الاستثمار، خاصة في ولايات الجنوب، ودمج المعرفة والرقمنة والابتكار في القطاع الفلاحي[1].

من منظور مقاربة الأمن الإنساني، فإن هذه الجهود تسهم في ضمان الحق في الغذاء وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال توفير الغذاء الكافي والآمن للمواطنين، كما تعزز هذه السياسات من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، مثل التغيرات المناخية والتقلبات في الأسواق العالمية.

ثانيا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:

يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) من بين المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي التي تؤدي دورا حيويا في دعم الاستقرار الفلاحي والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تقديم خدمات التأمين المتخصصة الموجهة للفلاحين ومربي الماشية وكذا للمؤسسات الناشطة في القطاع الزراعي. ويعنى الصندوق أساسا بتأمين المخاطر المرتبطة بالنشاط الفلاحي، سواء تعلق الأمر بالمحاصيل الزراعية أو بالثروة الحيوانية أو بالمعدات الفلاحية، ما يسهم في تخفيف أثر الأزمات الطبيعية والاقتصادية على المنتجين.

كما يعمل الصندوق، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على ترسيخ ثقافة التأمين في الوسط الريفي، وتشجيع الفلاحين على الانخراط في منظومة التأمين كآلية وقائية ضد مختلف المخاطر، بما يعزز من قدرتهم على الاستمرار في الإنتاج. وقد عرف الصندوق تطورا لافتا في برامجه التأمينية، لا سيما تلك المتعلقة بالتأمين متعدد الأخطار الزراعية، إلى جانب الانفتاح على شراكات مع مؤسسات أخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

[1] الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. "الجلسات الوطنية للفلاحة لسنة 2023: الفلاحة من أجل أمن غذائي مستدام". *المطبعة الرسمية*، 2023.

(NESDA)، مما يعكس انخراطه في المنظومة الاقتصادية الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني[1].

يمثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أداة مؤسساتية فعالة لترسيخ الاستقرار الإنتاجي في القطاع الزراعي، إذ يعزز مناعة المنظومة الغذائية الوطنية من خلال تقليص أثر المخاطر المناخية والاقتصادية، ما يجعله ركيزة محورية ضمن سياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تعد المؤسسة المالية المركزية المعنية بدعم المشاريع الزراعية في الجزائر هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، باعتباره الأداة المصرفية الأساسية التي تنشغل بتمويل الأنشطة الفلاحية وتطويرها، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ولقد وفر البنك حزمة من القروض الملائمة لطبيعة النشاط الزراعي، منها:

قرض الرفيق: موسمي ومدعوم من الدولة لتمويل شراء المدخلات الزراعية، وقرض التحدي: استثماري طويل الأجل لتطوير الهياكل الفلاحية، وكذلك قروض الاستثمار الفلاحي: تشمل معدات وتقنيات حديثة وسداد طويل الأمد.

وإلى جانبBADR ، تشارك عدة بنوك ومؤسسات مالية أخرى في دعم الفلاحين، مثل : BNA، CPA، BDL، CNEP، BEA، ضمن برامج تمويلية مدعومة حكوميا[2].يعكس تدخل BADR الطابع المركزي للمؤسسات المالية في السياسات الزراعية الجزائرية، حيث

---

[1] – الجزائر، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. "دليل خدمات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي." رقم 2022/03. *المطبعة الرسمية*CNMA، 2022.

[2] – الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تقرير حول تمويل الأنشطة الفلاحية في الجزائر من خلال بنك .BADR رقم 2023/07. *المطبعة الرسمية*، 2023.

يجسد حلقة الربط بين التمويل والتنمية الريفية، في حين تكمل البنوك الأخرى الجهد ضمن تعاون مؤسسي يدعم تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: اليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية لتحقيق الامن الغذائي

تعد آليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية والمالية في الجزائر حجر الزاوية لضمان فاعلية تحقيق الأمن الغذائي، حيث تتداخل أدوار كل جهة لتكامل السياسات وتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولقد صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" ضمن الدول الرائدة عالميا في ضمان الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الوطني، مشيرا إلى تضاعف حصة الإنتاج الفلاحي للفرد خلال السنتين الأخيرتين[1].

تعتبر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الهيئة المركزية في وضع وتنفيذ السياسات الزراعية، وقد أطلقت الوزارة برامج استراتيجية مثل "الاستراتيجية الوطنية للزراعة الذكية" و"خطة تأهيل وتوسيع السد الأخضر.

يعد BADR الجهة المالية الرئيسية لدعم القطاع الزراعي في الجزائر، خلال الموسم الزراعي 2024/2023، استفاد أكثر من 199,000 فلاح من قرض "الرفيق" المقدم من البنك، كما أن البنك مسؤول عن 95% من التمويل الممنوح للقطاع الزراعي، حيث قدم تمويلا بقيمة 26.1 مليار دينار جزائري[2].

وأيضا تؤديANSEJ دورا مهما في دعم وتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية، وقد ساهمت الوكالة في تمكين الشباب من الدخول إلى القطاع الزراعي من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم.

---

[1] – الجزائر. *الإذاعة الجزائرية*. منتدى "دافوس" يصنف الجزائر من الدول الرائدة عالميا في الأمن الغذائي. الإذاعة الجزائرية، 19 جانفي 2023.

[2] – الجزائر. *وكالة الأنباء الجزائرية* (APS). BADR: 199,000 فلاح استفادوا من قرض الرفيق في 2024/2023 APS، 14جانفي 2024.

كما تشرف وزارة الصحة والسكان على مراقبة جودة وسلامة المنتجات الغذائية، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، لضمان التزام المنتجات الزراعية بالمعايير الصحية، وقد أكدت الوزارة على أهمية التنسيق بين القطاعات المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان سلامة المستهلك[1] كما يمكن تقييم تنفيذ القوانين كالتالي:

قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 (2008): وضع هذا القانون الأساس لتحديث القطاع الزراعي في الجزائر، لكنه يواجه تحديات في التطبيق، لا سيما في مجال تحديث البنية التحتية الزراعية وتمويل المشاريع بشكل مستدام.

قانون 2010: ركز على تحسين جودة وسلامة الغذاء، وحقق تقدما في مراقبة الجودة على مستوى الإنتاج والتوزيع، من خلال آليات رقابية متعددة، مشروع قانون الزراعة الذكية (2024): يعكس توجه الجزائر نحو دمج التكنولوجيا والابتكار في الزراعة لتحقيق زيادة الإنتاجية والاستدامة، وهو لا يزال في مراحل التطبيق الأولية مع بعض التجارب الناجحة في مناطق محددة.

يتم التنسيق بين هذه المؤسسات من خلال لجان ومجالس مشتركة، تشمل على سبيل المثال:

– اللجنة الوطنية للأمن الغذائي: تضم ممثلين عن الوزارات المعنية والقطاع الخاص، وتعمل على وضع الخطط الاستراتيجية وتقييم تنفيذها.

–الاتفاقيات الثنائية: بين وزارة الفلاحة والبنوك العامة، لتوسيع نطاق التمويل الزراعي، حيث من المقرر أن يتم تعميم التمويل الزراعي على جميع البنوك العامة ابتداء من عام 2025.

[1] – الجزائر. *الإذاعة الجزائرية*. وزير الفلاحة: مكاسب معتبرة حققتها الجزائر في مجال الأمن الغذائي. الإذاعة الجزائرية، 18 أكتوبر 2022.

-التعاون مع المنظمات الدولية: مثل منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، حيث تم توقيع إطار شراكة فنية جديد للفترة 2023-2027، يحدد مجالات الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين[1].

يشكل التنسيق المؤسسي أساسا مهما لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رغم التقدم في التمويل والرقابة، إلا أن تحديات التطبيق والدعم الشامل للزراعة الذكية تتطلب تعزيز المتابعة وآليات التنفيذ.

المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي في الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ سنة 2000 مجموعة من برامج الدعم الفلاحي ضمن سياسات تهدف إلى رفع الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي كالاتي:

-برنامج التجديد الفلاحي:

أطلقت الجزائر برنامج التجديد الفلاحي منذ سنة 2000 ضمن رؤية شاملة لإصلاح القطاع وتعزيز الأمن الغذائي، عبر مخططات متتالية للدعم والاستثمار وتحديث البنية الإنتاجية، وقد تطور هذا البرنامج حتى 2025 ليركز على الفعالية الاقتصادية، تنمية الريف، وعصرنة آليات الدعم والتكوين.

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: في إطار مساعي الدولة الجزائرية لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، أطلقت الحكومة سنة 2001 برنامجا وطنيا للإنعاش الاقتصادي، رصد له في بدايته غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري (نحو 7 مليارات دولار)، قبل أن يرفع لاحقا إلى 1.216 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 16 مليار دولار.

[1] – الجزائر. *وكالة الأنباء الجزائرية* .(APS) وزير الفلاحة يستعرض بأبيدجان التجربة الجزائرية في مجابهة التحديات الجديدة في مجال الأمن الغذائي APS،8ديسمبر 2022.

وقد خصص جزء معتبر من هذا البرنامج لدعم القطاع الفلاحي، حيث تم اعتماد "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) "كإطار عملي لتجسيد هذا الدعم، بغلاف مالي قدره حوالي 65 مليار دينار جزائري، بهدف تحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية.

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إلى تحقيق أمن غذائي وتنمية زراعية مستدامة، عبر رفع الإنتاج المحلي وتكييف استغلال الموارد بما يراعي الجدوى الاقتصادية والاستدامة البيئية. ويرتكز على دعم الفروع الإنتاجية الأساسية وتوجيه الأنشطة نحو المناطق ذات المردودية العالية، ضمن إطار تنظيمي حدده المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000[1].

يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خطوة نحو أمن غذائي مستدام، من خلال ترشيد استغلال الموارد ودعم الفلاحين، بما يساهم في تقوية القطاع الزراعي وتحسين أوضاع الريف.

في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ، تم تأسيس ثلاثة صناديق رئيسية لتمويل القطاع الفلاحي :

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ عبر الحساب الخاص رقم 302-57 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/118 والقرارات الوزارية ذات الصلة، ويهدف إلى تقديم

[1] – بوعلام، زهيرة. *الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية(1995-2025)*. درجة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020، ص89.

مساعدات مالية للفلاحين لتأسيس وتطوير استثماراتهم الزراعية. ويتم صرف هذه المساعدات عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدفع المستحقات للموردين ومقدمي الخدمات[1].

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ بمقتضى القانون رقم 02-11 لسنة 2002، ويستهدف دعم الفاعلين الاقتصاديين، أفرادا أو جماعات، الذين يملكون مشاريع تعيد تنشيط النشاطات الفلاحية في المناطق الريفية .

-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: يعتبر الهيئة التنفيذية للعمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ويعد أكبر الممولين لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ضمن المخطط الوطني، حيث يساهم بنسبة تقارب 95.9% من التمويل المخصص للقطاع الفلاحي[2].

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

المسمى بالمخطط الخماسي الأول، بدأ بميزانية 4202.7 مليار دينار وارتفعت إلى حوالي 9680 مليار دينار عند انتهاء البرنامج. ركز البرنامج على تطوير القطاع الفلاحي من خلال تحسين كفاءة الاستثمارات، تنمية تربية المواشي والدواجن، إعادة توجيه القدرات الفلاحية، تحسين بيئة الاستثمار، تعزيز الصادرات، خلق فرص عمل، وتطوير مكافحة الآفات الزراعية لضمان نمو مستدام في القطاع[3].

3-برنامج المخطط الخماسي(2010-2014)

---

[1] – زهير، عماري. *تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009*، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014، ص82.

[2] – حناش، يمينة. "التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014". *مجلة المنهل الاقتصادي*، جامعة الشهيد لخضر حمة الوادي، 2019، ص177.

[3] – مسعي، محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". *مجلة الباحث*، ع.10، جامعة ورقلة، 2012، ص147.

خصص للبرنامج حوالي 1000 مليار دينار (4.71% من الميزانية)، وهي نسبة أقل من البرنامج السابق، وجاء ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لترسيخ الفلاحة كدعامة للنمو، مع التركيز على تنمية مندمجة لزيادة الإنتاج الزراعي الغذائي في مختلف المناطق الريفية.

وقد تم تعميم هذا البرنامج باعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010، والتي تهدف إلى تنفيذ سياسة التجديد بشكل فعّال ومستدام. ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور رئيسية[1]:

التجديد الريفي، الذي يعنى بتطوير البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية، والتجديد الفلاحي، الموجه نحو تحديث وتحسين أساليب الإنتاج الزراعي، وتعزيز المهارات والقدرات البشرية من خلال الدعم التقني للمزارعين والمستثمرين الصغار، بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وقدرتهم على مواجهة تحديات القطاع الزراعي.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر على ثلاثة محاور: تكثيف الإنتاج عبر ترشيد الموارد، نظام الضبط لضمان استقرار السوق ودخل الفلاح، ودعم الفلاحين بآليات تمويل وتنظيم. أما سياسة التجديد الريفي فتعتمد على حماية الموارد وتثمينها، من خلال نظم معلومات داعمة، أدوات برمجة محلية، ومشاريع تنموية لمكافحة التصحر، ويعد عقد الكفاءة آلية تعاقدية لتجديد الأهداف الزراعية حسب خصوصيات كل ولاية، مع تقييم دوري للأداء،[2] هذا التكامل بين بعدي التجديد الفلاحي والريفي يعكس وعيا تدريجيا بأهمية المواءمة بين تنمية الإنتاج وضمان استدامة الموارد، ضمن مقاربة تشاركية تراعي خصوصيات المناطق الريفية.

4-ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية(2020-2024)

[1]- MADR. le renouveau agricole et rural en marché ‹‹ Algérie », Revue et perspectives, Mai 2012, P 08.

[2] – حناش، يمينة، مرجع سابق، ص179.

في إطار افتتاح الموسم الفلاحي 2021/2020، أشرف وزير الفلاحة والتنمية الريفية، عبد الحميد حمداني، بتاريخ 1 أكتوبر 2020، على فعاليات اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، المنظم تحت شعار: "عصرنة وتنويع الإنتاج الفلاحي، دعم لأمننا الغذائي ومواجهة الأزمات". وقد تزامن الحدث مع بداية تطبيق ورقة الطريق القطاعية 2020–2024، المصادق عليها في مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى بلوغ الأمن الغذائي عبر برامج محددة قصيرة ومتوسطة الأجل.

تركز الورقة على تنمية الإنتاج الزراعي وتحديث الفلاحة، مع الحفاظ على الموارد وتطوير المناطق الهشة، إلى جانب دمج الرقمنة وتعزيز الإرشاد الفلاحي كأداة أساسية لمواجهة التحديات المناخية والغذائية.[1]

تعتمد الورقة على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على التحديث، التوسع، وتعبئة الكفاءات، مع التركيز على الإرشاد الفلاحي لتسريع تنفيذ البرامج وتحقيق أمن غذائي مستدام، خاصة في الشعب الاستراتيجية.

5–برنامج تجديدي لدعم القطاع الفلاحي 2025

_افتتاح الطبعة الأولى لصالون تربية الانعام ومنتجات الحليب: أقيم الصالون في ولاية تيزي وزو من 6 إلى 10 ماي 2025، بمشاركة أكثر من 100 عارض من مختلف ولايات الوطن، يمثلون شعبا فلاحية متعددة مثل تربية الأنعام، الحليب، والأعلاف تم تسليم عقود امتياز لـ 15 فلاحا في إطار تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز لاستغلال الأراضي

[1] – الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية 2020–2024." *بيان رسمي*، 2020.

التابعة للأملاك الخاصة للدولة إضافة الى تسليم مفاتيح 10 آلات حصاد في إطار تجديد العتاد الفلاحي والاستفادة من دعم الدولة[1].

افتتاح صالون تربية الأنعام ومنتجات الحليب تحت إشراف وزير الفلاحة يعكس تحولا في نظرة الدولة للفلاح كمحور لتحقيق الأمن الغذائي، ويكرس مقاربة إنسانية تعزز الحق في الغذاء ودعم المنتجين ضمن رؤية تنموية شاملة.

المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي

تعد سياسات الدعم الزراعي أدوات أساسية تحفز الإنتاج الغذائي وتعزز الأمن الغذائي، من خلال تقديم مساعدات للمزارعين لتحسين الإنتاج والاستدامة.

1-السياسات الزراعية خلال الفترة (2000-2009):

شهد القطاع الزراعي في الجزائر خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ، والذي شكل حجر الأساس للسياسات الفلاحية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة. وقد تمحورت أهم أهداف هذا المخطط حول:

-تشجيع الاستثمار الزراعي من خلال توفير الحوافز والدعم للمستثمرين الفلاحيين، مع التركيز على تنمية المنتجات الزراعية التي تتلاءم مع الخصائص الطبيعية لكل منطقة.

-استصلاح الأراضي الزراعية وتوسيع المساحات المستغلة عبر نظام الامتياز، بما يساهم في تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

[1] – الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. السيد الوزير يشرف على مراسيم افتتاح الطبعة الأولى لصالون تربية الأنعام ومنتجات الحليب. رقم التقرير: غير متوفر. المطبعة الرسمية، 2025.

– إعادة توجيه أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة نحو زراعات ملائمة، مثل زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي، من أجل تعزيز تكيف النشاط الفلاحي مع الظروف المناخية.

–تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني، لاسيما بالنسبة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، بما يسهم في تحسين الأمن الغذائي الوطني.

–تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني، لاسيما بالنسبة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، بما يسهم في تحسين الأمن الغذائي الوطني[1].وقد ترجم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هذه الأهداف إلى برامج عملية ومترابطة، أهمها :برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ البرنامج الوطني للتشجير؛ برنامج تكييف أنظمة الإنتاج مع الخصوصيات البيئية والمناخية.

–المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR): يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية استراتيجية شاملة أطلقت عام 2003 لتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر. ويهدف إلى تجاوز التحديات البيئية والتنظيمية التي تواجه المناطق الريفية، عبر تحسين ظروف النشاط الفلاحي، وتشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات الفلاحية، خاصة في الاستغلالات الصغيرة والمتوسطة، كما يسعى إلى تحديث أنماط الإنتاج وتكييفها مع الواقع المحلي، وتجاوز محدودية المقاربات القطاعية السابقة. ويعد المخطط تجسيدا لمقاربة تشاركية ومندمجة تركز على إشراك السكان المحليين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال مشاريع جوارية هادفة.

2–السياسات الزراعية المتبعة بين (2010–2014)

[1] – شاشوي، حسنى، وائل ميلود. "الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والامن الغذائي المستدام 2018"، *دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني يوم 17 فيفري 2018*، المدية، جامعة الدكتور يحي فارس،17فيفري 2018، ص12.

بين سنتي 2010 و2014، واصلت الجزائر جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال اعتماد جملة من السياسات الزراعية، وعلى رأسها:

–سياسة التجديد الفلاحي والريفي: التي جاءت كامتداد لسياسة الإصلاح الزراعي. وقد ارتكزت هذه السياسة على ثلاث مجموعات رئيسية من الإجراءات:

– إطلاق برامج للتكثيف الزراعي وتعزيز التكامل بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات الاستهلاك، بهدف رفع الإنتاجية وتقليص فجوة التبعية الغذائية .

– إنشاء نظام رقابي فعال يضمن استقرار وفرة السلع الاستهلاكية، ويحمي في الوقت ذاته مداخيل المزارعين ومصالح المستهلكين.

– تهيئة بيئة مواتية وآمنة للنشاط الفلاحي من خلال تحديث آليات التمويل والتأمين الزراعي.

كما شملت هذه السياسة تدابير داعمة، مثل :تعزيز الاستشارة والتشاور مع مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي، إضافة الى حماية الموارد المائية عبر توسيع استخدام تقنيات الري العصري، وتجدر الإشارة الى استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة عن طريق نظام الامتياز بعقود طويلة الأجل، بما يضمن استدامة الاستثمار الزراعي[1].

إن هذه الإجراءات تعكس توجها استراتيجيا يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد أن الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن يتحقق دون بيئة مؤسساتية وتشريعية داعمة.

[1] – شاشوي، حسنى، ميلود وائل، مرجع سابق، ص13.

-سياسة التجديد الريفي: تمثل توجها استراتيجيا متعدد الأبعاد (اقتصادي، اجتماعي، بيئي وإقليمي)، هدفه الأساسي حماية الموارد الطبيعية والمائية والنباتية، من خلال مجموعة من الأدوات الداعمة، أهمها:

تركز برامج التجديد الريفي على أنظمة معلوماتية لتشخيص وتتبع الأداء، ومشاريع ميدانية لمكافحة التصحر وتنمية الأرياف، مع تعزيز القدرات الإدارية لضمان فعالية التنفيذ والتنسيق المستدام [1].

تأتي هذه السياسة في إطار رؤية شاملة للتنمية الريفية، حيث ينظر إلى الفلاحة كرافعة مركزية للتنمية، وتفاعل مستمر مع البيئة والواقع المجتمعي المحلي.

3-نموذج النمو الاقتصادي 2016 لتحقيق الامن الغذائي: اعتمدت الجزائر في سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، يستند إلى رؤية بعيدة المدى تهدف إلى إرساء دعائم اقتصاد ناشئ خلال العقدين القادمين. يقوم هذا النموذج على ثلاث مراحل مترابطة:

مرحلة الإقلاع (2016-2019)، حيث ينتظر إعادة توزيع القيمة المضافة بين القطاعات ثم تليها المرحلة الانتقالية (2020-2025)، والتي تعد بمثابة فترة تهيئة لتحرير الطاقات الكامنة للاقتصاد الوطني، ثم مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030[2].

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية خاصة لدوره في دعم الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وتحقيق نمو بـ 6.5%، عبر عصرنة الإنتاج، وتحسين استغلال الموارد، ودمجه في التنمية الشاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

[1] - شاشوي، حسنى، مرجع سابق، ص14.

[2]- شاشوي، حسنى، مرجع سابق، ص15.

4-خارطة الطريق للفترة 2020-2024: تعد خارطة الطريق للفترة 2020-2024 محورا استراتيجيا في السياسة الزراعية الجزائرية، حيث تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، تقليص التبعية الغذائية، وتحديث القطاع الزراعي .تستند هذه الخارطة إلى رؤية متكاملة تشمل عدة محاور رئيسية: حيث تركز الاستراتيجية الزراعية الجزائرية على تقليص الواردات عبر تطوير الزراعات الاستراتيجية، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز الاستثمار والابتكار لتحقيق إنتاج مستدام.[1]

من خلال هذه المحاور، تسعى الجزائر إلى تحقيق تحول زراعي مستدام، يوازن بين زيادة الإنتاج، الحفاظ على الموارد الطبيعية.

[1] "*الوكالة الجزائرية للصحافة*" .(APS) خارطة الطريق للفترة 2020-2024 لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية " APS،2020. تم الدخول يوم2025/6/2، الرابط.

https://www.aps.dz/ar/economie/98038-2020-2024

المبحث الثالث: مستقبل الامن الغذائي في الجزائر

استشراف مستقبل الأمن الغذائي في ظل التحديات البنيوية والظرفية المتعددة، ويقتضي ذلك تقييما موضوعيا للإنجازات المحققة.

المطلب الاول: تقييم السياسات والتشريعات المعتمدة

يهدف هذا المطلب إلى تقييم الأطر المعتمدة، من حيث الصياغة والتنفيذ، لقياس مدى مساهمتها الفعلية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

الفرع الأول: تقييم التشريعات ودورها في تحقيق الامن الغذائي

بالنظر إلى الإطار القانوني والتشريعي للفلاحة والزراعة في الجزائر منذ سنة 2000 إلى اليوم، وبالاستناد إلى الدراسة النقدية التي قدمها سفيان عمراني وخير الدين معطى الله (2017)[1]، تظهر المقاربة القانونية في الجزائر تذبذبا بين الإصلاحات دون استقرار في الرؤية الزراعية، فرغم صدور قانون التوجيه الفلاحي 16/08، ظل تطبيقه محدودا بفعل البيروقراطية وضعف التنسيق. كما أن تعدد النصوص وتناقضها أربك الفاعلين، خصوصا صغار الفلاحين. ورغم وجود أسس تشريعية تهدف لتنظيم القطاع واستدامة موارده، فإن غياب رؤية شاملة وشراكة ميدانية حال دون ترجمة القوانين إلى أدوات فعالة لتحقيق الأمن الغذائي.

- ✓ تقييم للقانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس2008: [2]

---

[1] – عمراني، سفيان، خير الدين معطى الله. "الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحثيث الامن الغذائي في الجزائر: دراسة نقدية". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، م.2، ع.41، 2017، ص61.

[2] – الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتعلق بالتنمية الفلاحية، مرجع سابق.

يشكل قانون التوجيه الفلاحي خطوة استراتيجية لإعادة بناء السياسة الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي، لكن التطبيق يواجه تحديات كضعف البنية التحتية والتمويل، ومحدودية دعم صغار الفلاحين، مما يحد من فعاليته.

- ✓ تقييم للقانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أغسطس 2010:

ينظم القانون استغلال أراضي الدولة عبر نظام امتياز طويل الأمد، بهدف استقرار الفلاحين وتحفيز الاستثمار، بشرط الالتزام بشروط الاستثمار والإنتاج[1] .

لكن، كما هو الحال مع القانون السابق، لكن كما هو الحال مع القانون السابق، التطبيق يواجه عدة عقبات. ضعف الرقابة على الالتزام بشروط دفتر الشروط يؤدي أحيانا إلى سوء استغلال الأراضي، أو عدم استمرارية الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين الشفافية والعدالة في توزيع الأراضي، حيث لا تزال هناك حالات من الاحتكار أو التوزيع غير العادل يعرقلان تحقيق الأهداف المنشودة.

- ✓ تقييم للمرسوم التنفيذي رقم 24-241 المؤرخ في 22 يوليو 2024:

جمركة المعدات الفلاحية المستعملة يظهر هذا المرسوم اهتمام الدولة بدعم الفلاحين من خلال تخفيض تكاليف استيراد المعدات الزراعية المستعملة، مما يعد تدبيرا واقعيا وذكيا لمواجهة ارتفاع أسعار المعدات الجديدة وعجز صغار الفلاحين عن اقتنائها. هذه الخطوة تعزز من فرص تحديث وسائل الإنتاج وزيادة المردودية، وهو أمر حاسم لتحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] – الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، مرجع سابق.

[2] – الجزائر، الأمانة العامة للحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 24-241 المؤرخ في 22 يوليو 2024 الذي يحدد كيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل، مرجع سابق.

يعكس الإطار القانوني الزراعي في الجزائر توجها نحو تنمية مستدامة وتحقيق السيادة الغذائية، لكنه يواجه تحديات في التطبيق بسبب ضعف التمويل، البيروقراطية، ونقص المتابعة، مما يستدعي دعما عمليا وتدريبا للفلاحين لضمان فعاليته.

الفرع الثاني: تقييم السياسات ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

يهدف هذا الفرع الى التعرض الى محاولة تقييمية لمدى مساهمة هذه الجهود في سبيل تحقيق تطور فلاحي لرسم صورة واضحة المعالم عن الواقع الدقيق للجزائر من هذا الجانب.

- ✓ تطور مساحات الأراضي المزروعة: يوضح الشكل الاتي تطور المساحات الزراعية من 2010-2021

الشكل 10: تطور المساحات الزراعية (2010-2021)

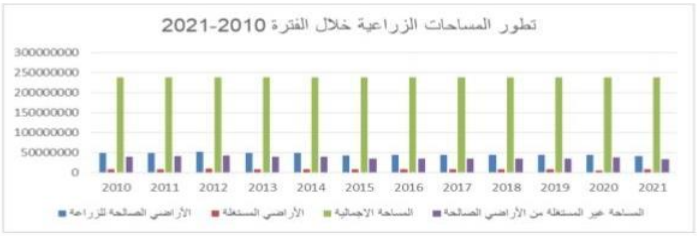

المصدر: ماحي، زكرياء واخرون. "مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنميةم.6، ع.2، 2024، ص76.

يعكس ضعف استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر خللا تنظيميا ومؤسسيا، رغم بعض التحسن بفعل سياسات الاستصلاح والامتياز، إلا أن 80% من الأراضي الصالحة لا تزال غير مستغلة، ما يستدعي إصلاحات أعمق.[1]

[1] – زكرياء واخرون. "مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*، م.6، ع.2، 2024، ص76.

أظهرت أزمة 2020 هشاشة القطاع الفلاحي في الجزائر وضعف قدرته على التكيف، ما يبرز محدودية البنى المؤسسية والتقنية، ويعمق الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والمستغلة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار إنسانية تمس الحق في الغذاء والعمل والتنمية المتوازنة.

- ✓ تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر:

أولا: تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقلبا واضحا خلال الفترة المدروسة فالذروة كانت في سنة 2012 حيث بلغ 5545.65 دولارا، ثم بدأ في التراجع تدريجيا بانخفاض بشكل ملحوظ في سنة 2020 إلى 3310.00 دولار، متأثرا بأزمة جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط في سنة 2021، عرف تحسنا طفيفا إلى 3770.00 دولار، مما قد يعكس بوادر تعاف اقتصادي.

ثانيا: تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي:

الجدول11: تطور متوسط نصيب الفرد ب(الدولار الأمريكي) في الجزائر

السنـــــــــة	2010	2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4535.29	5545.65	5468.20	5401.09	4176.21
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	382.61	488.97	537.21	556.12	493.41
السنـــــــــة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3878.98	4016.56	4801.01	3980.42	3310.00	3770.00
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	476.95	492.9	487.55	588.16	475.5	480.1

المصدر: ماحي، زكرياء واخرون. "مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر". مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، م.6، ع.2، 2024، ص77.

يساهم القطاع الزراعي بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي، مما يفسر تدني نصيب الفرد منه، ورغم استقراره النسبي مقارنة بقطاع المحروقات، إلا أن مساهمته في الدخل الفردي لا تزال محدودة.

- ✓ تطور قيمة المنتوجات والمحاصيل الزراعية في الجزائر:

لمعرفة مدى أهمية أي سياسة زراعية يعد تطور انتاج المنتوجات والمحاصيل ويتوضح ذلك من خلال الشكل الموالي المبين لتطور قيمة انتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال 2010-2021:[1]

الشكل 12: تطور قيمة بعض المحاصيل الزراعية خلال(2010-2021)

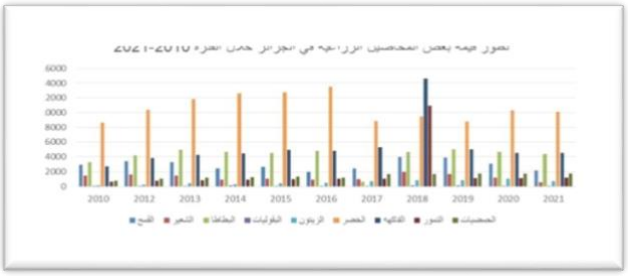

المصدر: ماحي، زكرياء واخرون. "مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنميةم.6، ع.2، 2024، ص78.

يكشف التفاوت في إنتاج القمح والخضر عن هشاشة النظام الزراعي الجزائري، وضعف الاعتماد على الري، رغم بعض التحسن النسبي بفضل برامج التجديد الفلاحي، إلا أن فعالية السياسات تبقى محدودة، ما يستدعي تبني نماذج أكثر استدامة، خاصة وأن ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2022 كان في المرتبة 68 من أصل 113دولة وكما جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة بين الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض[2]، ما يعكس أداء متوسطا على المستوى العالمي، لكنه ضعيف في مؤشرات كالجودة والسلامة. [3]رغم توفر الموارد، يعاني القطاع الزراعي من ضعف الاهتمام، ما ساهم في فجوة غذائية وتراجع اقتصادي واجتماعي، الأمر الذي يتطلب تعزيز الجهود لتحقيق أمن غذائي مستدام. رغم الامكانات يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من سوء التخطيط وغياب رؤية طويلة المدى،

[1] – ماحي، زكرياء، مرجع سابق، ص78.

[2] – ماحي زكرياء، مرجع سابق، ص81.

[3]- Hergoun, Tefaha."″Evaluation of Agricultural Development Policies and Programs as a Mechanism for Achieving Food Security in Algeria." *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, vol. 7, no. 1, 2024, P.96.

ما أدى إلى إهمال الموارد والاعتماد على الاستيراد، ويستدعي الأمر إصلاحا عاجلا لدعم الفلاحين، ويعود هذا الإخفاق إلى عدة عوامل هيكلية، من أهمها:

-ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والمؤسسات المتدخلة في القطاع، التركيز على محاصيل ذات مردود تجاري بدلا من محاصيل أساسية للغذاء الوطني، عدم الاستغلال الكامل للقدرات المائية واليد العاملة المتاحة.[1]

تعاني السياسة الفلاحية من قصور في مواجهة التحديات البيئية كالاحتباس الحراري وندرة المياه، وضعف التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، ما يهدد استدامة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[2].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر

رغم جهود الجزائر لتحقيق أمن غذائي مستدام، تواجه تحديات داخلية وخارجية معقدة، مما يستدعي فهما عميقا لتقييم السياسات واستشراف المستقبل.

الفرع الأول: التحديات الداخلية

يمكن تصنيف هذه التحديات إلى مستويين مترابطين: تحديات طبيعية وهيكلية:

أولا: التحديات الطبيعية: تشكل التحديات الطبيعية عوائق رئيسية أبرزها:

-التصحر: بحيث تقلص المساحات الزراعية الصالحة، نتيجة التعرية والتدهور المستمر للتربة، خاصة في المناطق الجنوبية وشبه الجافة.

-ملوحة التربة: تنتشر ظاهرة ملوحة الأراضي في المناطق المروية بسبب سوء إدارة الموارد المائية، ما يؤدي تراجع الإنتاج الزراعي.

---

[1]- Benabdallah, Ahmed. "La politique agricole de l'Algérie à l'épreuve de la sécurité alimentaire." *Revue des Sciences Sociales*, vol. 18, no. 2, 2020, pp. 56.

[2]- Italy, Food and Agriculture Organization of the United Nations. OP.cit.

-التغيرات المناخية والاحتباس الحراري: تسبب ارتفاع درجات الحرارة واختلال أنماط التساقطات في التأثير السلبي على العديد من المحاصيل، خاصة الحبوب.

-نقص الموارد المائية: حيث يعد ضعف التساقط المطري وتذبذبه من العوامل التي تؤثر على تقلص القدرة على تلبية الحاجيات الزراعية.

-تدهور الغطاء النباتي: يؤدي تراجع الغطاء النباتي إلى ضعف التوازن البيئي وزيادة هشاشة التربة، مما يسرع وتيرة التدهور البيئي ويهدد استدامة الإنتاج[1].

ثانيا: التحديات الهيكلية: حيث تتمثل في:

-ضعف تنفيذ وتقييم سياسات التجديد الفلاحي حدّ من أثرها في تحقيق الأمن الغذائي.

-فشل السياسات والبرامج الزراعية: حيث ظهرت أزمات غذائية متكررة كأزمة القمح وأزمة البطاطا، مما يعكس ضعف فعالية البرامج الموجهة لدعم الفلاحين.

-غياب إطار قانوني واستثماري محفز: سواء المحلي أو الأجنبي، ما يحد من تطوير الإنتاج وتوسيع سلاسل القيمة الغذائية.

-هشاشة البنية المؤسسية والتشريعية: يعاني القطاع من ضعف تنسيق السياسات بين المؤسسات المعنية وغياب منظومة تشريعية فعالة تؤطر النشاطات الزراعية.

-غياب استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية المستدامة: لا توجد رؤية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية المتاحة والمزايا النسبية الإقليمية، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وتضارب السياسات القطاعية.

---

[1] – قويسي، مبروك، كمال بن موسى. "تحديات الامن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه". *مجلة اقتصاد المال والاعمال*، م.7، ع.2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص433.

-عجز الميزان التجاري الغذائي: تعد الجزائر من أكبر مستوردي القمح عالميا، رغم توفر الموارد والإمكانيات الطبيعية لإنتاجه محليا، ما يكشف عن خلل بنيوي في القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

الفرع الثاني: التحديات الخارجية

تتأثر مسألة الأمن الغذائي في الجزائر بعدة عوامل خارجية أبرزها:

-كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر، بفعل اضطراب سلاسل التوريد واعتماد البلاد على الاستيراد، إلى جانب ضعف الاستجابة المؤسسية وغياب آليات فعالة لمواجهة الصدمات الخارجية،[2] يعاني الأمن الغذائي الجزائري من هشاشة بسبب الاعتماد المفرط على الأسواق الدولية، حيث أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار وسلاسل الإمداد، ورفعت الفاتورة الغذائية، في ظل توترات سياسية مع أوروبا قد تعرقل انسياب الواردات، مما يزيد من تعرض البلاد للمخاطر الخارجية.[3]

-يفتقر الأمن الغذائي في الجزائر للاستقلالية، إذ يبقى خاضعا لتقلبات دولية وضغوط جيوسياسية قد تستخدم الغذاء وسيلة ضغط سياسي.

-ضعف تحديث البنية التحتية الزراعية وتأخر إدماج التكنولوجيا الحديثة.

---

[1] – ماحي زكرياء واخرون، مرجع سابق، ص81.

[2] – باللو، صلاح الدين، فاروق العربي. "مستقبل الامن الغذائي امام تحديات جائحة كوفيد-19"دراسة حالة الجزائر"". *دراسات اقتصادية*، جامعة الجزائر3، م.17، ع1، 2023، ص552.

[3] – عاشوري، "عبد الله. الامن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه". *مجلة القانون، المجتمع والسلطة*، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، م.13، ع1، 2024، ص339.

-تعيق مظاهر الفساد، كالرشوة وسوء تسيير الدعم، فعالية الاستثمار الزراعي والقطاع الخاص، رغم وجود قوانين مكافحة الفساد، مما يحد من مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

-تواجه الجزائر تحديات خارجية تتمثل في تقلبات أسعار الغذاء والتبعية للأسواق العالمية، ما يعكس تبعية بنيوية تحد من اكتفائها الغذائي وسيادتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق امن غذائي مستدام

في ظل تحديات مناخية وديموغرافية متزايدة، يتطلب مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر تحليل الواقع الحالي وتقييم السياسات، مع تقديم سيناريوهين محتملين: الأول متفائل يعتمد على نجاح الإصلاحات، والثاني تشاؤمي يركز على تفاقم العجز الغذائي ومخاطر التكنولوجيا.

الفرع الأول: السيناريو التفاؤلي نحو التحول النموذجي نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

يفترض هذا السيناريو تحقيق تحول هيكلي في القطاع الزراعي الجزائري عبر سياسات تنموية متكاملة، تؤدي إلى أمن غذائي مستدام يتوافق مع التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، معتمدا على إصلاحات استراتيجية وإرادة سياسية قوية على المدى الطويل.

تحقيق التحول الزراعي يتطلب تشجيع الاستثمار عبر بيئة محفزة تشمل تبسيط القروض الفلاحية، وربط الدعم بالأداء، مع تعزيز دور البنوك في تمويل القطاع الزراعي الذي يعاني من ضعف الاستثمار مقارنة بقطاعات أخرى.[2]

---

[1] – محمد، إبراهيم. *"تحليل: الامن الغذائي في الجزائر..نجاح يواجه مصاعب متجذرة"*. موقعDW، 2024/8/21، تم الدخول يوم:2025/6/2، الرابط.www.dw.com/ar/

كما يتطلب الأمر تبني إصلاح زراعي شامل، يهدف إلى إعادة توزيع الأراضي بشكل عادل وفعال، وتحقيق عدالة في تخصيص الموارد النادرة. في السياق ذاته، يشكل تطوير البنية التحتية التسويقية ركيزة أساسية لتحسين أداء السوق الفلاحية، من خلال دعم آليات التخزين والنقل والتبريد والفرز والتغليف.

يدعو السيناريو إلى تطوير البحث العلمي والإرشاد الفلاحي لتحسين الإنتاج وتقليل الكلفة، مع تعزيز الصناعات التحويلية لاستيعاب الفائض وتحسين جودة وسلامة المنتجات الغذائية.

يعتبر ضمان مستقبل غذائي مستدام في الجزائر مرتبطا بإعادة بناء سياسات زراعية وطنية شاملة تتجاوز إخفاقات الماضي، مع التركيز على القضاء على الفقر وسوء التغذية وتحسين مستوى المعيشة. ويتطلب ذلك زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي عبر توفير فرص استثمارية وتشغيلية للحد من البطالة.

دعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة يسهم في مكافحة الفقر والجوع وزيادة الاكتفاء الذاتي، مع ضرورة تطوير البنية التحتية لتسهيل الإنتاج والتسويق وتقليل الخسائر. كما يتطلب السيناريو دمج البعد الإيكولوجي لحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة[1].

وعليه، فإن تحقق هذا السيناريو مرهون بمدى توفر الإرادة السياسية، واعتماد مقاربة شاملة تدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ضوء المبادئ التي تطرحها مقتربات التنمية المستدامة، مع تفعيل دور الدولة كموجه استراتيجي وشريك فعال في تحقيق الأمن الغذائي الشامل.

---

[2] – قرينات، محمد. "التنمية الزراعية في الجزائر والامن الغذائي. *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي*، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، م.9، ع1، 2012، ص74.

[1] – قويسي، مبروك، كمال بن موسى، مرجع سابق، ص443.

ويمكن دعم هذا السيناريو بأدلة وتجارب واقعية تعتبر نموذجا رائدا وطنيا بامتياز الا وهي: تم تسليط الضوء على ولاية وادي سوف من خلال تجربة الري بالرش المحوري، والتي تعزز السيناريو التفاؤلي النموذجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

أولا: الابتكار المحلي وتحقيق السيادة التقنية نظام الري بالرش المحوري: صمم بمواد محلية وعلى يد فلاح جزائري (التجاني خيشة) مما يعكس القدرة الذاتية على تطوير حلول تقنية فعالة إضافة الى تطور النظام ليعمل بالطاقة الشمسية، ما يجعله ملائما للبيئة الصحراوية ويخفض من تكاليف التشغيل[1].

وهنا تبرز النظرة التفاؤلية التي تعزز قدرة الجزائر على الاعتماد على الذات في تطوير تقنيات مستدامة لري المحاصيل، مما يقلل من التبعية ويزيد من الفعالية.

ثانيا: رفع الإنتاجية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي: النظام ساهم في زيادة مردودية المحاصيل (البطاطا، الفول السوداني، الطماطم...)، حيث سجلت البطاطا إنتاجا بـ: 12.896.400 قنطارا، كما ساعد على ترشيد استهلاك المياه، مما يعزز استدامة الموارد المائية في بيئة صحراوية اضافة الى رفع القدرة على إضافة الأسمدة بدقة، ما يؤدي إلى تحسين جودة الإنتاج[2].

ثالثا: تطوير الصادرات وتقليص التبعية: بعض المنتجات التي تسقى بالرش المحوري مثل التمور والطماطم والثوم أصبحت صادرات غذائية معتبرة، ما يعزز الأمن الغذائي من خلال

[1] – عازب الشيخ، رقية، علي باللموشي. "مساهمة المقاولاتية الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي المستدام بالجزائر_ ولاية وادي سوف انموذجا_". *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، م.11، ع1، 2024، ص106.

[2] – عازب الشيخ، رقية، علي باللموشي، مرجع نفسه، ص109.

تحقيق مداخيل مالية، وتجدر الإشارة الى انه قد سجلت التمور صادرات بـ: 629.862.5 كغ في 2019، والطماطم بـ: 36000 كغ سنة 2021. [1]

ومنه يستنتج ان هناك إمكانية لتحويل المنتجات الفلاحية من محلية إلى قابلة للتصدير، مما يضمن عائدا اقتصاديا يعزز الاستقلال الغذائي.

الفرع الثاني: السيناريو التشاؤمي التحول نحو انعدام الامن الغذائي في الجزائر

يفترض هذا السيناريو أن توظيف التكنولوجيا الزراعية دون دعم مؤسسي وتشريعي منظم قد يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي في الجزائر، نظرا لما تطرحه المعطيات الحالية من تحديات قد تتحول إلى عوائق بنيوية إن لم تعالج بفعالية.

تعد المخاطر التشغيلية، مثل تعطل المعدات والهجمات السيبرانية، تهديدا فعليا للزراعة الذكية في الجزائر، خاصة مع ضعف البنية المعلوماتية في الأرياف، ما قد يؤدي إلى خسائر موسمية. كما أن التقلبات في الأسواق العالمية تعزز من المخاطر الاستراتيجية التي تؤثر سلبا على الأمن الغذائي، فإن الاعتماد على تقنيات استيراد البيانات أو مكونات التكنولوجيا دون تعزيز الإنتاج المحلي قد يزيد من هشاشة النظام الزراعي كما ان الاختلال التكنولوجي قد يعمق فجوة التطور بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب أو الهضاب، ما يؤدي إلى انعدام عدالة التوزيع في الموارد والدعم.[2]

تشكل الزراعة الذكية دون تأهيل يد عاملة مخاطر اجتماعية كارتفاع البطالة واتساع الفوارق، مما يهدد التوازن الغذائي. كما تواجه التكنولوجيا تحديات التكيف مع المناخ الجزائري، مما يحد من فعاليتها خاصة في الجنوب، يجسد غياب الدعم والتكوين والتشريعات بيئة خصبة

[1] – عازب الشيخ، رقية، مرجع سابق، ص110.

[2] – مصطفاوي، نادية واخرون. "أهمية تطبيقات التكنولوجيا الزراعية في تعزيز الامن الغذائي _تجارب دولية رائدة_". *مجلة دفاتر اقتصادية*، جامعة مستغانم، الجزائر، م.16، ع1، 2025، ص895.

لتحقق السيناريو التشاؤمي، حيث تتحول التكنولوجيا من أداة دعم إلى مصدر تهديد للأمن الغذائي[1].

[1] – مصطفاوي، نادية واخرون، مرجع نفسه، ص896.

الخـــاتـمـة

يعد الأمن الغذائي تحديا عالميا مركبا، تعاني من تبعاته حتى كبرى القوى العالمية، نتيجة تزايد الأزمات البيئية، وتقلبات الأسواق، وتنامي الضغوط السكانية، ولم تعد المسألة مقتصرة على إنتاج الغذاء فحسب، بل أصبحت مرتبطة بقدرة الدول على ضمان استدامته وجودته وتوفره للجميع، وهو ما يتطلب تبني سياسات تنموية متكاملة، وفي هذا السياق، سعت الجزائر عبر استراتيجياتها إلى تطوير القطاع الغذائي والحد من التبعية للأسواق الخارجية، مستفيدة من الإمكانات الطبيعية والمادية المتاحة. إلا أن النتائج المرجوة لم ترق بعد إلى مستوى الطموح، بسبب جملة من التحديات البنيوية والتنظيمية.

ومن هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة تقصي فعالية هذه السياسات ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، ليتم فيما يلي عرض أبرز الاستنتاجات المتوصل إليها، تليها مجموعة من المقترحات العملية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج: انطلاقا من تحليل محتوى الدراسة وما تم التوصل اليه عبر فصولها، يمكن تلخيص اهم النتائج فيما يأتي:

تظهر الدراسة أن الأمن الغذائي في الجزائر يمثل قضية مركبة تتأثر بعوامل اقتصادية، اجتماعية، وبيئية متداخلة، وقد بينت المعالجة النظرية والميدانية أن التعامل مع هذه الظاهرة يستلزم تبني استراتيجيات تكاملية متعددة الأبعاد، وهو ما يتماشى مع الطرح الذي تبنته الإشكالية حول مدى نجاعة السياسات التنموية في ضمان الأمن الغذائي الوطني، ضف الى ذلك أثبت التحليل أن أداء القطاع الزراعي والحيواني لا يزال محدودا من حيث الإنتاجية والفعالية، رغم البرامج الداعمة، هذا القصور الهيكلي يعزز فرضية أن الضعف البنيوي لهذين القطاعين يشكل عقبة أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويسهم في استمرار التبعية الغذائية.

تجدر الإشارة ايضا انه برز من خلال الدراسة أن غياب التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة (القطاعية والمؤسساتية)، إلى جانب هشاشة الحوكمة الزراعية، أدى إلى تراجع مردودية السياسات التنموية، وهو ما يدعم الفرضية القائلة بأن غياب التناسق المؤسسي يحد من فعالية الجهود الحكومية، كما أكدت البيانات المعتمدة استمرار اعتماد الجزائر على الاستيراد لسد الفجوات الغذائية، ما يجعلها عرضة للتقلبات الدولية، ويظهر هذا واقعا هشا يضعف السيادة الغذائية، ويؤكد صحة الفرضية المرتبطة بمخاطر التبعية الغذائية .

إلا أنه على الرغم من تضمين بعض الوثائق الرسمية لمفاهيم الزراعة الذكية والتنمية المستدامة، فإن تطبيقاتها العملية لا تزال محتشمة، وقد أظهر التحليل أن هذا التأخر يعود لضعف الإطار التقني والمعرفي، وغياب الاستثمار في البحث العلمي والابتكار الزراعي ولقد أوضحت الدراسة أن البنية التشريعية المنظمة للأمن الغذائي تعاني من التشتت وعدم التحديث، ما ينعكس سلبا على فعالية السياسات الغذائية، ويؤشر هذا إلى ضرورة إصلاح الإطار القانوني بما يواكب التحولات الاقتصادية والبيئية.

أخيرا، خلصت الدراسة إلى أن فعالية الاستراتيجيات التنموية مرهونة بمدى شمولها ومرونتها، فكلما كانت أكثر تكيفا مع السياق المحلي، وأكثر انفتاحا على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كلما زادت فرصها في تحقيق أمن غذائي مستدام، وهو ما يؤكد الفرضية المركزية للدراسة.

ثانيا: التوصيات: وختاما تستخلص جملة التوصيات التالية:

1-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي والحيواني عبر تحديث أدوات الإنتاج، وتوسيع المساحات الزراعية المستغلة، وتحفيز الاستثمار في التقنيات الحديثة، مع مراعاة مبدأ الاستدامة.

2-تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات الفاعلة، من خلال إنشاء آليات دائمة للتنسيق والتقييم، وتجاوز المقاربة القطاعية الضيقة لصالح عمل تشاركي يدمج مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

3-الحد من التبعية الغذائية للأسواق الخارجية عبر تنويع مصادر الإنتاج المحلي، وتشجيع الصناعات التحويلية الفلاحية، وتعزيز القدرات التخزينية، بما يساهم في تقليص فجوة العجز الغذائي.

4-تحفيز البحث العلمي والابتكار في المجالات الفلاحية والمائية والبيئية، وربط الجامعات ومراكز البحث بسياسات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما من خلال تطوير نماذج الزراعة الذكية والتكيف مع التغير المناخي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم:

1. سورة البقرة
2. سورة طه
3. سورة قريش

الكتب:

-بكدي، فاطمة، ورابح حمدي باشا."التأصيل النظري لمشكلة الامن الغذائي"، *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة* .مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

- بن عنتر، عبد النور .*البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي* .ط.1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.

-بيلس، جون، وستيف سميث .*عولمة السياسة العالمية*. ط1. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. د مركز الخليج للأبحاث، 2004.

-عرفة، خديجة أمين. *الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي*، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

-العشاوي، عبد العزيز. حقوق الإنسان في القانون الدولي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

-غربي، فوزية." مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر"، *الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي: حالة الجزائر*. مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

-الهيتي، سهير ابراهيم حاجم. *الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*. بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2014.

الدوريات والمجلات:

-أبو جودة، إلياس، "مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة." *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، م.1، ع. 46، 2013.

-بالة، عمار. "المقاربات التكوينية لمفهوم الامن من المقترب البنائي الى نظريات ما بعد الحداثة". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع.9، 2018.

-باللو، صلاح الدين، فاروق العربي. "مستقبل الامن الغذائي امام تحديات جائحة كوفيد-19"دراسة حالة الجزائر"". *دراسات اقتصادية*، جامعة الجزائر3، م.17، ع1، 2023.

-بن عيسى، كمال الدين، وفتيحة كبيري. "تحدي الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية من خلال الفترة 1995-2015." *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، م.14، ع.19، 2018.

-بوبكير، آمال. *"دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية."* *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، المدرسة العليا بالجزائر القليعة، م.5، ع.1، 2022.

-تقية، محمد المهدي حسان. "الأمن الغذائي... أمانة الأجيال." *دراسات في التنمية والمجتمع*، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ع.3، 2015.

-جبريل بن طاهر، محمد. "الامن الإنساني في ليبيا.. الواقع والتحديات". *مجلة مدارات سياسية*، قطر، م.5، ع2، 2021

-جناد، مباركة. *"إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر." مجلة الاقتصاد الجديد*، جامعة فرحات عباس سطيف، م.14، ع.1، 2023.

-حمود، صبرينة. "الأمن الغذائي المستدام: دراسة في المفهوم والمحددات." *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، جامعة عمار ثليجي الأغواط، م.7، ع.1، 2023.

-خلالفة، هاجر. *"الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات."* *دفاتر المتوسط*، م.2، ع.1، 2015.

- خلايفة، صدام حسين، احمد سلامي. "دراسة مؤشرات توافر الغذاء وأثرها على قياس الامن الغذائي في الجزائر "،*مجلة اقتصاد المال والاعمال*، م.8، ع.2، 2024

-الدعجة، حسن عبد الله. "مهددات الامن الإنساني". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، 2017.

-ربيعي، حسين. "واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة." *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*، جامعة الأمير عبد القادر، م.36، ع.3، 2022.

-رزيق، جويدة، عبد العظيم بن صغير. "واقع الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية للمؤشرات والمظاهر." *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، م.9، ع.2، 2024.

- كريم، رقولي، أبو بكر بقرار."الامن الإنساني-مقاربة معرفية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، م.6، ع.1، 2023.

-زقاي، وليد. "أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر." *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، م.13، ع.1، 2020.

-زكرياء واخرون. "مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*، م.6، ع.2، 2024.

-زيادي، عادل، ليلى شيخة. "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2021. مجلة اقتصاد المال والاعمال، م.9، ع.1، 2024.

-عازب الشيخ، رقية، علي باللموشي. "مساهمة المقاولاتية الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي المستدام بالجزائر_ ولاية وادي سوف انموذجا_". *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، م.11، ع1، 2024.

-عاشوري، "عبد الله. الامن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه". *مجلة القانون، المجتمع والسلطة*، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، م.13، ع1، 2024.

-عامر، احمد عامر. محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر". *مجلة الباحث، جامعة مستغانم- الجزائر*، م.8، ع.1، 2010.

-عبد الحفيظي، إبراهيم. "وضعية الامن الغذائي الجزائري في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية". دراسات اقتصادية، جامعة الاغواط، م.19، ع.1، 2025.

-عبد جبر، وليد. *"الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: العراق نموذج."* مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ع.6، 2009.

-عمراني، سفيان، خير الدين معطى الله. "الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحثيث الامن الغذائي في الجزائر: دراسة نقدية". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، م.2، ع.41، 2017.

-غراب، رزيقة. *"* إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وافاق." *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة الجزائر، ع.13، 2015.

-قروش، محمد، "الأمن الصحي في الجزائر وواقع السياسات الصحية." *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، م. 9، ع. 1، 2024.

-قرينات، محمد. "التنمية الزراعية في الجزائر والامن الغذائي. *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي*، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، م.9، ع1، 2012.

-قويسي، مبروك، كمال بن موسى. "تحديات الامن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه". *مجلة اقتصاد المال والاعمال*، م.7، ع.2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022.

-مسعي، محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". *مجلة الباحث*، ع.10، جامعة ورقلة، 2012.

-مصطفاوي، نادية واخرون."أهمية تطبيقات التكنولوجيا الزراعية في تعزيز الامن الغذائي _تجارب دولية رائدة_". *مجلة دفاتر اقتصادية*، جامعة مستغانم، الجزائر، م.16، ع1، 2025.

-مصنوعة، أحمد، بركنو، نصيرة. "الامن الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات ."*مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، م. 2، ع.2، 2016.

-مكيد، علي، وفريدة بن عياد. *"وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013)." مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، م.10، ع.17، 2017.

-هبول، محمد. "تطور مقدرة الحصول على الغذاء في الجزائر، ودوره في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الألفية: دراسة تحليلية للفترة (2009-2016)." *مجلة الاقتصاد والتنمية*، م.6، ع.1، 2018.

-هميسي، أمينة، ومانع خنفر. *"واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر."* مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م.10، ع.1، 2023.

-يطو، رزيقة. *"الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020-2023: واقع وتحديات."* مجلة السياسة العالمية، م.8، ع.2، 2024.

-يوسف، خولة محي الدين. "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام." *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة دمشق، م. 28، ع. 2، 2012.

التقارير والوثائق الرسمية:

-الجزائر. *الإذاعة الجزائرية*. منتدى "دافوس" يصنف الجزائر من الدول الرائدة عالميا في الأمن الغذائي. الإذاعة الجزائرية، 19 جانفي 2023.

-الجزائر. *الإذاعة الجزائرية*. وزير الفلاحة: مكاسب معتبرة حققتها الجزائر في مجال الأمن الغذائي. الإذاعة الجزائرية، 18 أكتوبر 2022.

-الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتعلق بالتنمية الفلاحية. *الجريدة الرسمية*، العدد 46، المطبعة الرسمية، 2008.

-الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. "الجلسات الوطنية للفلاحة لسنة 2023: الفلاحة من أجل أمن غذائي مستدام". *المطبعة الرسمية*، 2023.

-الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "قانون رقم 10-03 مؤرّخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة." اطلع عليه بتاريخ 31 ماي 2025. الرابط. madr.gov.dz

-الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. السيد الوزير يشرف على مراسيم افتتاح الطبعة الأولى لصالون تربية الأنعام ومنتجات الحليب. *المطبعة الرسمية*، 2025.

-الجزائر. *وكالة الأنباء الجزائرية* (APS). BADR: 199,000 فلاح استفادوا من قرض الرفيق في APS2024/2023 ، 14جانفي 2024.

-الجزائر. *وكالة الأنباء الجزائرية* .(APS) وزير الفلاحة يستعرض بأبيدجان التجربة الجزائرية في مجابهة التحديات الجديدة في مجال الأمن الغذائي APS،8ديسمبر2022.

-الجزائر. الأمانة العامة للحكومة. المرسوم التنفيذي رقم 24-241 المؤرخ في 22 يوليو 2024 الذي يحدد كيفيات جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل. *الجريدة الرسمية*، العدد 50، المطبعة الرسمية، 2024.

-الجزائر، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. "دليل خدمات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي." رقم 2022/03. *المطبعة الرسمية CNMA* ، 2022.

-الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تقرير حول تمويل الأنشطة الفلاحية في الجزائر من خلال بنك BADR.رقم 2023/07. *المطبعة الرسمية*، 2023.

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .(FAO) إعداد رؤوس الأبقار في البلدان المغاربية .2024 .

الجزائر، *وزارة التجارة. القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش*. الجريدة الرسمية، العدد 15. المطبعة الرسمية، 2009 .

الأطروحات والمذكرات:

-بالة، عمار. *التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري-مالي انموذجا-*. درجة دكتوراه، جامعة باتنة1، 2018.

-بعلي، حسني .*السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي: مع إشارة خاصة لحالة الجزائر*، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

-بلورغي، نادية .*دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)*. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، 2023.

-بوخامة، رميساء، خلود عبداوي .*استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها* . مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022.

-بوزيان، نور الهدى .*تأثير التهديدات الصحية على الامن الانساني في القارة الافريقية: دراسة حالة الجزائر*. درجة ماستر .جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

-بوعلام، زهيرة. *الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية(1995-2025)*. درجة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020.

-تواتي، خير الدين .*الامن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات* .درجة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019.

-حسني، علي .*دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة* .جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

-حفياني، شوقي .*تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة الجزائر والمغرب* .رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2023.

-حوشين، كمال .*إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر* .مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

-دير، أمينة .*أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة – دول القرن الإفريقي* .رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 .

-زهير، عماري. *تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980- 2009*، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014.

-سلام، سميرة .*الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان. درجة دكتوراه*. جامعة الحاج لخضر باتنة،2016 .

-قصوري، ريم .*الامن الغذائي والتنمية المستدامة _حالة الجزائر*. درجة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.

-هوارية، عباس. *السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر من سنة 2000الى 2014*، درجة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017.

الملتقيات:

-شاشوي، حسنى، وائل ميلود. "الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والامن الغذائي المستدام 2018"، *دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني يوم 17فيفري2018*، المدية، جامعة الدكتور يحي فارس،17فيفري 2018.

المعاجم والموسوعات:

-"غذاء". المعجم الوسيط، م.3، مصر: مجمع اللغة العربية، 1995.

-"غذاء". لسان العرب، م.13، لبنان: دار صادر، 2000.

-الجزيرة نت. "الأمن الغذائي .. الطعام للجميع في كل مكان وزمان." *الجزيرة موسوعة*, 18 تموز 2022، الأمن-الغذائي-الغذاء-للجميع-في-كل-مكان. تم الدخول إليه في 28 أيار 2025.

www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/7/18/

-الهام ناصر، "التبعيّة "Dependency، الموسوعة السياسيّة، 2017-02-03، تاريخ آخر دخول: 30-05-2025 23:11، متاح على الرابط. https://political-encyclopedia.org/dictionary/التبعيّة/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/اللغة الإنجليزية:

الكتب:

−Clapp، Jennifer. *Food*. Polity press, 2012.

-Morgenthau، Hans J. *politics among Nations: The Struggle*. 6th ed., McGraw-Hill, 1985.

-Mearsheimer، John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. W.W. Norton & Company, 2001.

الدوريات والمجلات:

-BENKHEZNADJI، Amina. "The Food Security in Algeria: An Analytical Study during the Period 2015–2022." *Journal of Development Research and Studies*, vol. 11, no. 1, 2024.

-Hergoun، Tefaha. "Evaluation of Agricultural Development Policies and Programs as a Mechanism for Achieving Food Security in Algeria." *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, vol. 7, no. 1, 2024.

-Rahmani, Meriem. "Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators." *Economic and Management Research Journal*, University of Biskra, vol. 14, no. 3, 2020.

-Serradj, Fella, and Mohamed Gherdi. *"Food Safety as a Pillar of Food Security (The Case of Algeria)."* Review of Eco Research, vol. 19, no. 2, 2024.

التقارير والوثائق الرسمية:

-FAO. *Legal Framework for Food Security: Country Profiles and Comparative Analysis*. FAO, 2023.

-FAO. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*. Rome: FAO, 2023.

-Italy. *Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)*. The State of Food and Agriculture 2010–11: Women in Agriculture – Closing the Gender Gap for Development. FAO, 2011.

-Italy. *Food and Agriculture Organization of the United Nations*. The State of Agricultural Commodity Markets 2015–16, Report No. I5222E, FAO Publishing, 2015.

-Italy. *Food and Agriculture Organization of the United Nations*. The State of Food Security and Nutrition in the World 2021, License CC BY-NC-SA 3.0 IGO. FAO Publishing, 2021.- FAO. *Algeria Agricultural Production Statistics 2000–2023*. FAO, 2023.

-Italy. *Food and Agriculture Organization of the United Nations*. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable*. FAO, 2022.

-United Nations. *Commission on Human Security*. Human Security Now. United Nations, 2003.

-United Nations. *United Nations Development Programme*. *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security.* Oxford University Press, 1994.

الموسوعات الالكترونية:

- Ekbladh، David. "Modernization Theory." *Encyclopedia of American Military and Diplomatic History*, edited by Oxford University Press, 2013. Tufts University. Accepted manuscript. DOI:10.1093/acref/9780199759255.001.0001.

2/ اللغة الفرنسية:

المجلات:

- Benabdallah, Ahmed. *"La politique agricole de l'Algérie à l'épreuve de la sécurité alimentaire."* Revue des Sciences Sociales, vol. 18, no. 2, 2020.

- Bouzenoune, Nadia. *"L'analyse des politiques agricoles en Algérie : entre discours institutionnel et réalité."* Revue Algérienne d'Économie et de Management, vol. 13, no. 1, 2021.

- Lamraoui, Salim. *"The Reality of the Food Gap and the Challenges of Food Security in Algeria: An Analytical Study of the Implications of Agricultural Policies Followed Since 2001."* Journal of Alafak for Economic Studies, vol. 9, no. 1, 2024.

التقارير:

- MADR .Le renouveau agricole et rural en Marché ‹‹ Algérie », Revue et perspectives, Mai 2012.

ثالثا: مراجع الإنترنت:

-"استيراد مليون رأس من الأضاحي: قرار هام لفائدة المواطن ولحماية الثروة الحيوانية."، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 10 مارس 2025. تم الدخول يوم2025/6/3، الرابط.

https://www.aps.dz/ar/societe/176887-2025-03-10-17-31-25

-"رئيس الجمهورية يأمر بإطلاق استشارة دولية لاستيراد مليون رأس من الماشية تحسبا لعيد الأضحى." وكالة الأنباء الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، 9 مارس 2025.الرابط.

https://www.aps.dz/ar/algerie/176840-2025-03-09-17-32-55

-"رئيس الجمهورية يأمر بإطلاق استشارة دولية لاستيراد مليون رأس من الماشية تحسبا لعيد الأضحى." وكالة الأنباء الجزائرية, وكالة الأنباء الجزائرية، 9 مارس 2025. الرابط.

https://www.aps.dz/ar/algerie/176840-2025-03-09-17-32-55

- محمد، إبراهيم. *"تحليل: الامن الغذائي في الجزائر..نجاح يواجه مصاعب متجذرة"*. *موقع DW*، 2024/8/21، تم الدخول يوم:2025/6/2، الرابط. www.dw.com/ar/

-*"الوكالة الجزائرية للصحافة"* .(APS) خارطة الطريق للفترة 2020–2024 لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعي APS "،2020. تم الدخول يوم2025/6/2، الرابط.

https://www.aps.dz/ar/economie/98038-2020-2024

فهرس الاشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات الامن الغذائي	16
02	مقارنة كثافة البنية التحتية للنقل في الجزائر والدول المجاورة	45
03	مؤشرات توافر الغذاء المدرجة في قياس الامن الغذائي	45
04	منحنى بياني يوضح متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية (%)	46
05	التطور الكمي في اعداد رؤوس الأغنام (2010-2022)	51
06	تطور عدد رؤوس الابقار في الجزائر (2000-2024)	53
07	مستويات انتاج الماعز في الجزائر(2000-2021)	54
08	تطور انتاج الإبل في الجزائر(2012-2020)	54
09	الإنتاج الحيواني في الجزائر (2010-2020)	55
10	تطور المساحات الزراعية (2010-2021)	80
11	تطور متوسط نصيب الفرد ب(الدولار الامريكي) من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر	81
12	تطور قيمة بعض المحاصيل الزراعية خلال(2010-2021)	82

الفهرس:

مقدمة 10

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الأمن الغذائي 9

المبحث الاول: ماهية الامن الغذائي 9

المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي 9

الفرع الاول: ظهور مفهوم الامن الغذائي: 9

الفرع الثاني: أركان الأمن الغذائي: 14

المطلب الثاني: الامن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة: 15

الفرع الاول: مستويات الامن الغذائي: 15

الفرع الثاني: أشكال الامن الغذائي 16

الفرع الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي 17

المطلب الثالث: مقومات الامن الغذائي 18

الفرع الاول: مرتكزات الأمن الغذائي 18

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي 19

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الامن الغذائي 22

المطلب الرابع: علاقة الامن الغذائي بالأمن الإنساني..... 23

المبحث الثاني: ماهية الامن الانساني 26

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لظهور مفهوم الأمن الانساني 26

الفرع الأول: تطور مفهوم الامن الانساني 26

الفرع الثاني: مبادرات تكريس الامن الانساني 27

المطلب الثاني: مفهوم الامن الإنساني..... 28

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني..... 28

الفرع الثاني: خصائص الامن الإنساني 30

المطلب الثالث: ابعاد الامن الإنساني 30

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الغذائي 34

المطلب الأول: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات التفسيرية..... 34

الفرع الأول: النظرية الواقعية 34

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية 36

المطلب الثاني: موقع الامن الغذائي ضمن النظريات ما بعد التكوينية..... 38

الفرع الأول: النظرية البنائية..... 38

الفرع الثاني: نظرية التبعية 39

المطلب الثالث: موقع الامن الغذائي ضمن مقاربات العلاقات الدولية 40

الفرع الأول: المقاربة النقدية..... 40

الفرع الثاني: مقاربة الأمن الإنساني 41

الفرع الثالث: مقاربة التحديث 42

الفصل الثاني السياسات الحكومية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر..... 44

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر 45

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر..... 45

المطلب الثاني: الإنتاج الغذائي بالجزائر..... 49

الفرع الأول: الإنتاج الزراعي..... 49

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني 52

المبحث الثاني: التشريعات والبرامج المعتمدة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر 60

المطلب الأول: الأطر التشريعية والمؤسسية الموجهة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر 60

الفرع الأول: الإطار التشريعي للأمن الغذائي في الجزائر..... 60

الفرع الثاني: المؤسسات الحكومية والمالية المعنية بتحقيق الامن الغذائي. 64

الفرع الثالث: اليات التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية لتحقيق الامن الغذائي 67

المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي في الجزائر 69

المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي..... 74

المبحث الثالث: مستقبل الامن الغذائي في الجزائر 79

المطلب الاول: تقييم السياسات والتشريعات المعتمدة..... 79

الفرع الأول: تقييم التشريعات ودورها في تحقيق الامن الغذائي..... 79

الفرع الثاني: تقييم السياسات ودورها في تحقيق الأمن الغذائي..... 81

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر..... 84

الفرع الأول: التحديات الداخلية 84

الفرع الثاني: التحديات الخارجية 86

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتحقيق امن غذائي مستدام 87

الفرع الأول: السيناريو التفاؤلي نحو التحول النموذجي نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر..... 87

الفرع الثاني: السيناريو التشاؤمي التحول نحو انعدام الامن الغذائي في الجزائر 90

الـخـــاتـمة **92**

قـائـمة الـمصـــادر والـمراجع **96**

فهرس الاشكال والجداول..... **109**

ملخص

يعد الأمن الغذائي من المواضيع الاستراتيجية التي فرضت نفسها في صلب السياسات الوطنية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية، وقد أولت الجزائر أهمية متزايدة لهذه المسألة من خلال جملة من السياسات الفلاحية والزراعية والتشريعية، غير أن فجوة الإنتاج المحلي والتحديات البنيوية لا تزال تعيق تحقيق أمن غذائي مستدام.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل فعالية التوجهات الحكومية في هذا المجال، بالاعتماد على مؤشرات واقعية ومقاربات تحليلية لفهم مواطن القصور والفرص المتاحة، مع تقديم قراءة استشرافية لمستقبل الأمن الغذائي في الجزائر.

Summary

Food security has emerged as a strategic issue at the core of national policies, particularly in light of global economic and environmental changes, Algeria has increasingly prioritized this matter through a series of agricultural, and legislative policies. However, the gap in domestic production and structural challenges continue to hinder the achievement of sustainable food security.

This study seeks to analyze the effectiveness of governmental approaches in this field by relying on empirical indicators and analytical frameworks to identify shortcomings and opportunities. Additionally, it provides a forward-looking perspective on the future of food security in Algeria.